بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع الخامس

المعقود صباح يوم الأربعاء

٥ من ذى القعدة ١٤٣٣ هـ، الموافق ١١ من سبتمبر سنة ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع الخامس

المعقود صباح يوم الأربعاء

٥ من ذى القعدة ١٤٣٤ هـ، الموافق ١١ من سبتمبر سنة ٢٠١٣م

اجتمعت لجنة الخمسين لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية، الساعة الثانية عشرة ظهراً، برئاسة السيد الأستاذ عمرو موسى رئيس اللجنة، وقد حضر الاجتماع من السادة أعضاء اللجنة عدد (٤٦) عضواً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

السادة الأعضاء ، وزع على حضراتكم جدول أعمال الاجتماع (الخامس) متضمناً الآتى :

أولاً: إعلان نتائج انتخابات المقرر والمقرر المساعد باللجان النوعية.

ثانياً: إقرار لائحة العمل الداخلى للجنة.

ثالثاً: مناقشة عامة.

هل هناك ملاحظات ؟

(لا ملاحظات)

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

إذن، اعتمد الجدول .

أولاً: إعلان نتائج انتخابات المقرر والمقرر المساعد باللجان النوعية.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

الآن، وبعد أن قامت كل لجنة من اللجان النوعية بإجراء انتخاب المقرر والمقرر المساعد وأبلغ إلينا رسمياً هذه النتائج سأتلو الأسماء :

١- لجنة الحوار المجتمعى وتلقى المقترحات:

- الأستاذ سامح محمد عاشور (مقرر اللجنة)
- الأستاذ محمود إسماعيل منصور بدر (مقرر مساعد)

٢- لجنة الدولة والمقومات الأساسية:

- المستشار محمد عبدالسلام (مقرر اللجنة)
- السفيرة ميرفت تلاوى (مقرر مساعد)

٣- لجنة الحقوق والحريات:

- الدكتورة هدى عبدالمنعم الصدة (مقرر اللجنة)

- الأستاذ عمرو صلاح الدين علاء الدين (مقرر مساعد)

٤- لجنة نظام الحكم والسلطات العامة:

- الدكتور عمرو الشوبكى (مقرر اللجنة)
- الأستاذ محمد عبدالعزيز (مقرر مساعد)

٥- لجنة الصياغة:

- الدكتور عبدالجليل مصطفى (مقرر اللجنة)

هل هناك أية ملاحظات؟

(لم تبد ملاحظات)

إذن موافقة

ثانياً: إقرار لائحة العمل الداخلى للجنة.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

السادة الأعضاء:

تمت المراجعة اللغوية والقانونية النهائية لمشروع اللائحة، وقد وزعت على حضراتكم وتم تنقيحها.

بالنسبة للمادة الأولى من خلال استبدال "مداولات" لتصبح "مناقشات".

تم إلغاء المادة (٣) لوجود تناقض دستورى بشأنها.

تمت إعادة صياغة المادتين (١٤) و(١٨) دون تعديل للمضمون، واللائحة فى صياغتها النهائية موجودة بعد أن تم ترتيبها وتنظيمها ومراجعتها وتنقيحها وتماشيها مع نصوص الإعلان الدستورى، هل هناك أية ملاحظات؟

(صوت من القاعة للسيد الأستاذ ممدوح حمادة يطلب قراءة اللائحة الآن للتأكد من صحة النسخ الموزعة على الأعضاء)

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

على سيادتك أن تراجع معى ما هو مكتوب فى أول ورقة من اللائحة تجدها بتاريخ ٢٠١٣/٩/١١ الساعة ١١,٤٠.

إذن، هذه هى النسخة المطلوبة.

السيد الأستاذ محمد عبلة:

بالنسبة للمادة (١٠) لأنها أحدثت بعض البلبلة، ونريد توضيحها لوسائل الإعلام نظراً لحدوث بعض المشاكل بالنسبة للجان الفرعية، فقد ذكرنا أن "اللجنة العامة تذاع على الهواء مباشرة إلا إذا – وليس هناك اختلاف بشأنها– أما بالنسبة لاجتماعات اللجان النوعية وقد حدث سوء تفاهم معنا بالأمس فى لجنة الحريات، نريد أن يكون هذا واضحاً لأن الطلب اليوم على الهواء مباشرة موجه للسيد عمرو موسى، ليوضح موضوع إذاعة اللجان الفرعية حتى نلتزم كلنا بالإضافة لحضور الصحافة، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

هذه الملاحظة من قبل الأستاذ محمد عبلة ملاحظة هامة، اللجان الفرعية فى الواقع هى مجموعات عمل فيها كلام مبدئى يتغير من وقت لآخر ويتطور بعد مناقشات ...إلى آخره، ولذلك –كقاعدة– ستكون الجلسات مغلقة حتى تتم المداولات بحرية، ويستطيع كل عضو تغيير رأيه كما يشاء قبل الوصول إلى المرحلة النهائية، ولكن هذا سوف يستدعى أن الأستاذ محمد سلماوى المتحدث الرسمى باسم اللجنة يقدم بياناً ويجيب على الأسئلة بعد الاجتماع بمقررى اللجان فى نهاية الاجتماعين ظهراً ومساءً، وهذا نظام مطلوب حتى لا نثير اللغط، أن يكون هناك عضو طرح رأياً متطرفاً بعض الشىء ويشير عليه عضو آخر بالتراجع عن هذا الرأى، وانتهى الأمر للوصول إلى صياغة طيبة، إنما هذا يتطلب ضرورة أن يكون الأمر مغلقاً وأن يتحدث الأعضاء بحريتهم دونما حدوث صدام يؤدى إلى لغط كبير جداً، ولذلك لابد أن يكون هناك نوع من التوافق فى الرأى بأن نعطى الفرصة لمجموعات العمل الممثلة فى اللجان الفرعية بأن يتحدث الأعضاء بالصراحة التى يرغبون فيها ولها الحرية فى تغيير رأيها وتقدم اقتراحات ربما لم تكن هى نفس الاقتراحات التى قدمت فى بداية الاجتماع وحتى لا يكون هناك مجال للإحراج.

أما بالنسبة للجنة العامة فهناك اتفاق على إذاعتها خاصة أن كل هذه التقارير وكافة هذه النصوص والمشروعات سوف ترد هنا لصياغتها فى صورتها قبل النهائية.

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى):

سيادة الرئيس:

شكا لى بعض المصورين الصحفيين وبعض الزملاء الصحفيين من عدم السماح لهم بدخول هذه القاعة، وأنا أقترح أن يسمح لهم فى الخمس الدقائق الأولى إلى أن تنتظم الجلسة بالدخول والتصوير لأن التصوير من مكان مرتفع أى شرفة الصحافة قد لا يؤدى المرغوب فيه، ففى بعض الأحيان يريدون التصوير عن قرب، فيسمح فى بداية الاجتماع للمصورين والصحفيين بدخول القاعة والتواجد فيها إلى أن تنتظم الجلسة وتبدأ فيتابعون بعد ذلك الجلسة من الشرفة المخصصة للصحفيين، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

لقد تواجدوا اليوم إلى أن بدأنا، وأنت ترغب فى إضافة ثلاث أو أربع دقائق.

إذن، سنعطى عدداً من الدقائق لهذا الشأن.

هل هناك أية ملاحظات على اللائحة؟

(لم تبد ملاحظات)

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

إذن، وافقت اللجنة على اللائحة التى تحدد عملها.

السيد الأستاذ عمرو درويش:

بالنسبة للمادة (١٦) أرى أن أغلبية التصويت ٧٥٪ فى اللجان العامة وليس هناك داع لها فى اللجان الفرعية، فالمادة (٥) تتضمن القرار المطلوب والناتج عن اللجنة العامة وهو نهائى أما داخل اللجنة الفرعية قد يكون هناك اختلاف فيترك إلى اللجنة العامة فى القرار النهائى فيكون التصويت بـــ٧٥٪.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

ستتجنب اللجان الفرعية هذا قدر الإمكان فى التصويت والنقاش أكثر من تصويت.

السيد الأستاذ عمرو درويش:

خاصة أن اللجنة لا يكون النصاب فيها مكتملاً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

سنأخذ هذا فى الاعتبار، شكراً.

السيد الأستاذ يسرى معروف:

شكراً سيادة الرئيس.

كنت قد اقترحت فى الجلسة السابقة من مبدأ المشاركة العامة أن يسمح للاحتياطى بالتصويت فى حال تعذر وجود الأساسى داخل الجلسة، وتبنى هذا الموضوع أساتذة القانون وعلى رأسهم الأستاذ الفاضل سامح عاشور والموضوع أخذ نقاشاً طويلاً جداً بالجلسة وكان هناك توافق من معظم الأعضاء على حصول الاحتياطيين على هذا الحق، وفوجئت أن الموضوع لم يرد فى اللائحة ، فأرجو أن يكون هناك سبب لذلك، وشكراً.

السيد الأستاذ سامح عاشور:

أعتقد أننى وكثير من أعضاء اللجنة فى هذا الاتجاه.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

وأنا أيضاً كنت فى هذا الاتجاه.

السيد الأستاذ سماح عاشور:

ومازلنا، لكن الحقيقة أثيرت بعض الشبهات الدستورية البعيدة التى يمكن أن تنال من المنتج النهائى الذى يمكن أن يخرج عن هذه اللجنة، وحتى لا نضيع المجهود الذى سيبذل فى الحوار وفى إخراج هذا المشروع فى أن نجعله عرضة للتقاضى وعرضة للانقضاض، رأينا أن نوفر هذا الأمر ونستبعده حتى لا نسمح لأحد أن ينال من أعمال اللجنة ونقصر التصويت على الأعضاء الأساسيين دون أن يمس ذلك من حق كل الاحتياطيين، فمن حق كل الاحتياطيين المشاركة فى كل المناقشات التى تثار داخل اللجان وداخل اللجنة العامة سواء كانت لجاناً فرعية أو داخل اللجنة العامة، هذا هو الأفضل وبالتالى أرى اعتماد الموافقة التى صدرت من اللجنة، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

أعتقد أن هذا الموضوع استوفى مناقشته وتم إقرار اللائحة وسوف ننتقل إلى البند التالى له.

ثالثاً: مناقشات عامة

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

المناقشة العامة اقترحت من كثير من الزملاء على أساس أن يتم التعبير عن التوجه العام للأعضاء فى اللحظة أو فى الوقت الذى تبدأ فيه اللجان النوعية ومجموعات العمل عملها ليكون هناك إطار ويفهمون إلى أين تكون التوجهات.

بما أن الاقتراح فى الأساس من السيد الأستاذ حسين عبدالرازق، يسعدنى أن أطلب منه أن يبدأ هو هذا النقاش وإنما أود أن أبدى ملاحظة موجهة لنا جميعاً أننا نتحدث إلى اللجنة وليس إلى الجمهور، نتحدث إلى اللجنة، فنحن نناقش موضوعاً يتعلق باللجنة وليس خطاباً خارج إطار اللجنة، وهذه هى النقطة الأولى.

النقطة الثانية: ثلاث دقائق لكل متحدث.

النقطة الثالثة: لا يتكرر المتحدث.

السيد الأستاذ حسين عبدالرازق:

أتمنى أن نستقر على عدد من المبادىء التى يجب أن نراعيها فى صياغة كل مواد الدستور.

المبدأ الأول: أن الدولة تقوم على أساس حقوق المواطنة باعتبارها دون غيرها مناط الحقوق والواجبات العامة.

المبدأ الثانى: تأكيد مدنية الدولة، وأن الدستور يكفل تنوع مصادر التشريع بما يعكس الروافد المتنوعة للهوية الوطنية لأن مصر بها الحقبة القبطية والحقبة الإسلامية والفرعونية...إلى آخره.

فيما يتعلق بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية أن الدستور يعتبر المواثيق والعهود والاتفاقات الدولية مرجعية إلزامية فى هذين المجالين، أن يكون هناك نصوص واضحة تنص على المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة وحمايتها من العنف المادى والمعنوى.

اكتفى بهذه الملاحظات وهناك ورقة تم توزيعها بها كل ما أريد قوله، وشكراً.

السيد الدكتور محمد أبو الغار:

السيد الرئيس، السيدات والسادة الأعضاء:

أريد قول بعض الكلمات التى أعتقد أنها قد تكون مهمة فى الدستور:

أولاً: الوضوح الكامل لجميع مواد الدستور حتى لا تصدر قوانين جائرة بناء على نص غامض.

ثانياً: المساواة التامة بين المواطنين بوضوح دون لبس أو غموض، النساء، المسيحيين، حقوق الأطفال.

ثالثاً: العدالة الاجتماعية تكون واضحة وصريحة والتركيز على التعليم والصحة.

رابعاً: التأكيد على تهيئة جميع الظروف فى الدستور التى تؤدى إلى تقوية المجتمع المدنى، لأنه الجهة التى تستطيع على المدى الطويل الوقوف فى وجه أى تيارات يراها المجتمع ضارة، لأن ترك الأمور فى أيدى بضعة أفراد غير منظمين يمثلون الأمة ولكن لا يجمعهم رابط حقيقى هذا أمر فى منتهى الخطورة على المستقبل البعيد للأمة، والمجتمع المدنى هو الأحزاب والجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات وغيرها.

خامساً: النص على مبادىء الشريعة الإسلامية فى الدستور الحالى كما كانت فى دستور ٧١ لأنه حينما صدر هذا الدستور لم تحدث أى قوانين مخالفة للشريعة خلال أكثر من ٤٠ سنة وأنا أعتقد بأن الاكتفاء بهذه المادة كما هى سيمنع خلافات لا طائل منها.

أخيراً: التأكيد على الحريات الشخصية وحريات الرأى والتعبير بكافة أنواعها وحق التظاهر السلمى وهذه الأمور يجب تثبيتها فى الدستور، وشكراً.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

سيادة الرئيس:

أود أن أسأل ما مناسبة إعداد هذا الدستور؟ بمناسبة قيام ثورة وموجة أعظم حدثت فى ٣٠ يونية، بمناسبة أن هناك شعباً ثار على نظامين وأسقط دستورين ورئيسين، عندما نعلم أن هذه هى المناسبة فلابد أن ننضبط بتعليمات هذا الشعب الذى خرج فى هذه الثورة وموجتها الأعظم فى ٣٠ يونية.

هذا الشعب عبر عن نفسه بجلاء، فلم يعبر عنه زعيم ولا حزب ولا مفكر ولا منظر سياسى وقال شعارات محددة قال: عيش حرية عدالة اجتماعية كرامة إنسانية فى أحداث ثورة ٢٥ يناير وأضاف لها أمرين فى ثورة ٣٠ يونية أو فى الموجة الأعظم لثورة ٢٥ يناير فى ٣٠ يونية قال: لا للدولة الدينية، وأكد

على الاستقلال الوطنى، وأعتقد أن هذين هما الشعاران اللذان كانا مشتركين بين كل شعارات أحداث ٣٠ يونية.

إذن، نحن أمام ستة شعارات محددة قالها الشعب المصرى،فإذا لم يعبر هذا الدستور عنها بشكل جلى فسوف يثور على هذا الدستور أيضاً الشعب المصرى مرة أخرى، لأن الشعب المصرى خرج من الطوق ولن يستطيع أحد أن يكبله مرة أخرى، وبالتالى فإن هذا الدستور لابد أن يعبر عن مجمل الستة الضوابط التى تحدث عنها الشعب المصرى.

الشعب المصرى تحدث عن العيش المشترك، فعندما ذكر العيش لم يكن يقصد الخبز لأن العدالة الاجتماعية تحمل العيش، يتحدث عن العيش المشترك وعن التنوع المذهل الموجود فى شعب مصر وهذا يعبر عن غناها ولا يعبر عن خلافاتها أو اختلافاتها، وبالتى لابد أن نستطيع العيش معاً حتى ونحن مختلفون، تحدث عن العدالة الاجتماعية ولابد أن يتضمن هذا الدستور نصوصاً تلزم أى نظام قادم أن يحق العدالة الاجتماعية إلزاماً كاملاً، بأن يكون لكل فرد من أبناء هذا الوطن نصيب عادل من ثروة بلاده فى التعليم والصحة والمسكن وفى فرصة العمل وفى بيئة نظيفة، ففكرة العدالة الاجتماعية أعتقد أنها محور هذه الثورة، وإذا لم يكرس هذا الدستور بنصوص قاطعة تقطع على أى نظام أى محاولة للالتفاف حول محور العدالة الاجتماعية تحديداً نكون بذلك أشبه بمن يحرث فى البحر، عندما قال الشعب لا للدولة الدينية كان واضحاً أن هذا المشروع حمل الإسلام غطاءً لمشروع سياسى يريد أن يهيمن أو يؤمن مشروع الوطن لصالح جماعة لم ينخدع الشعب المصرى وخرج وأسقط هذا المشروع، وبالتالى لابد أن هذا الدستور يعبر بجلاء عن الدولة المدنية الحديثة الديمقراطية التى تقوم على مبدأ المواطنة الكاملة وليس لها أى علاقة أو تفرقة بين أبنائها بسبب فكرة اختلاف الدين أو النوع أو غيره.

السيدة السفيرة ميرفت تلاوى (المقرر المساعد للجنة الدولة والمقومات الأساسية):

سيادة الرئيس:

هناك عدة مبادىء هامة أريد أن أؤكد عليها، ويجب أن توضع فى الدستور وتلتزم بها اللجان الثلاث الموجودة لإعداد النص:

أولاً: مبدأ المساواة، ولا نقول المساواة مع الرجل لأن هناك رجالاً لم يحصلوا على حقوقهم، فمبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات طبقاً للقانون والأعراف الدولية أو القواعد الدولية.

ثانياً: الحفاظ على مدنية الدولة ويجب أن نؤكد على هذا، ولابد أن ينص الدستور بوضوح شديد على العدالة الاجتماعية التى كانت مطلب الثورتين، والعدالة الاجتماعية تعنى النص أيضاً على أن التشريعات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية لابد أن تراعى هذا بوضوح حتى نستطيع القضاء على الأمية والفقر ومستوى المعيشة المتردى فى كثير من فئات الشعب.

ثالثاً: عدم التمييز واعتباره جريمة يحاسب عليها وإنشاء آلية لمراقبة عدم التمييز.

رابعاً: لا أحزاب على أساس دينى.

المادة (٢) الخاصة بمبادىء الشريعة الإسلامية كما كانت فى دستور (٧١) كافية وأى إضافة وتوضيح عن نص المادة سيدخلنا فى تفسيرات واجتهادات قانونية قد تؤثر على المشرع فى المستقبل.

سيادة الرئيس، بغض النظر عن أن كوتة الفلاحين ستبقى أو تحذف، إنما بالنسبة للمرأة التى لم تأخذ حظها كما يجب سواء فى العهد السابق أو حتى الآن وهو دليل على أن خمس سيدات فقط تم اختيارهن للجنة الخمسين، فلابد من وجود وسائل مختلفة إذا كانت الكوتة غير مقبولة لأسباب أخرى فلنذكر أنه لا يزيد ثلثى أعضاء أى هيئة منتخبة من جنس واحد بحيث ننتهى من المسألة الدستورية وأن هذا تمييز للمرأة.

نحن نطالب يا سيادة الرئيس بكل صراحة بـــ٣٠٪ على الأقل للمرأة، فهى لم تأخذ حظها علماً بأنها تمثل ٤٨٪ من الشعب و٢٣ مليون صوت انتخابى وتساهم فى ميزانية الدولة بإيراد يزيد على ٤٠٠ مليار جنيه، وهذا لابد أن ينعكس فى الدستور لمستقبل ٣٠ سنة على الأقل، ولا أعتقد أنه فى ظل الظروف السياسية الحالية سيكون هناك أى عذر من أن نستمر فى عدم مساواة المرأة فى الحقوق والواجبات، وشكراً.

السيد المهندس محمد سامى :

شكراً سيادة الرئيس.

باختصار شديد سوف أتحدث عن ثلاث نقاط:

الأولى: تتعلق بمدة عمل هذه اللجنة، فهناك مفارقة لا أعرف كيفية حلها، فقد استغرقت لجنة العشرة شهراً وبعض الأيام حتى تتمكن من إعداد مشروع الدستور، فهل من المتخيل أن لجنة الخمسين بالإضافة للاحتياطيين –والتى تشكل فى مجموعها لجنة المائة– خلال شهرين أن تعد صياغة كاملة للدستور بالإضافة أن هناك لجنة مستقلة خاصة بالحوار المجتمعى،أى أنه سيكون هناك عدد من الأيام للحوار مع كل القوى، أرى أن هذه العملية بهذه الصورة صعبة جداً.

الأمر الثانى: لى ملاحظة على إعداد الدستور الوارد من لجنة العشرة، فكل ما استبعدته لجنة العشرة لم تشر إلى أسباب الاستبعاد، فقد أوصت –وقرأنا بالصحف– بإلغاء مجلس الشورى لكننا لم نقرأ الأسباب التى تم الاستناد إليها وكيفية التعامل معه، موضوع العمال والفلاحين أيضاً أوصت بإلغائه لكن لم تقدم أسباباً، وكنت أفضل هذا، هذا بالإضافة إلى المادة (٢١٩) التى نتفق كلنا على إلغائها كان ينبغى أن تقدم الأسباب.

النقطة الأخيرة: أنا أنضم للمخرج الجميل خالد يوسف فى الفكرة الأساسية القائم عليها الدستور، لكننى سوف أقولها بطريقة سلبية، أنا جئت من أجل التفتيش على المآرب أو الأفخاخ التى من الممكن أن يتم وضعها فى بعض الصياغات والتى ترتب فرصة لأى حاكم بالتعاون مع بعض المخلصين له والمستعدين لتقديم المشورة أن يتم التحايل على النص الدستورى، وهذا على وجه التحديد، لأننا عانينا فى ظل الدستور الكارثى الذى أصدره مرسى فى نوفمبر ٢٠١٢ كانت مقدمة لمعظم التداعيات السلبية التى حدثت، فنحن تحديداً معنيين بهذه الأفخاخ خاصة فيما يخص رئيس الدولة، وأنا أفترض أن الحديث عن سلطات رئيس الدولة التى ينبغى أن نحول فيها رئيس الدولة إلى موظف عمومى بدرجة رئيس دولة وليس زعيماً أو كاريزماً أو يخرج علينا بالخطب ولا يستطيع أن ينفذ أياً من تصوراته، رئيس الدولة على اعتبار أن مصر دائماً تؤله رئيس الدولة وتحوله إلى نصف إله، إنه لابد من تقليص سلطاته بما يساوى أنه يعلم تماماً أنه بعد مدتين سيكون فى الشارع يمشى بين الناس ويعيش بمعاش رئيس جمهورية، وهذا المعنى الذى نرغب فيه والجانب الخاص بسلطات رئيس الدولة نصل فيها إلى تقليص سلطاته.

السيد الدكتور عبدالله النجار:

شكراً سيادة الرئيس.

أرى أنه من المهم قبل أن نبدأ المناقشات الفردية أن نضع تصوراً عاماً للأهداف التى نريد أن نحققها من وراء صياغة هذا الدستور، وذلك حتى تكون الآراء كلها منصبة على تحقيق هذه الأهداف، فقد سمعنا بالأمس بعض الكلام الذى ربما يعبر عن أفكار قد تصلح فى المجال الأكاديمى أو فى مجال آخر، لكنها لا تصب فى معين الأهداف التى نتغياها من وراء هذا الدستور، وأصدقكم القول سيدى الرئيس أن هذا الموضوع شغلنى بالأمس كثيراً وأردت أن أضع تصوراً لوضع دستور يحقق آمال هذا الشعب بعد ثورتين، فما هى الآمال التى نريد أن نحققها وما هى الأهداف التى نريد أن نصل إليها حتى تكون مناقشاتنا صباً وتحقيقاً لهذه الأهداف مباشرة، وجالت بخواطرى بعض الآمال التى أرجوها لأمتى ولشعبى باعتبار أننا نصوغ دستوراً يحقق المستقبل وإن المستقبل غيب بيد الله، وما لم تكن هناك موضوعية وتجرد فى صياغة النصوص الدستورية، أعتقد أن هذا الدستور سيكون حظه كحظ الدستور السابق الذى صيغ توزيعاً لبعض المصالح وبعض النصوص التى أرادها البعض فى مقابل نصوص أخرى وابتعد الدستور عن التجرد، وأنا أعتقد أن هذا البعد عن التجرد كان هو الأساس الذى سقط من أجله الدستور أو جاء إلى هنا ليعدل حتى نتلافى ذلك الأمر، وأنا أرى سيادة الرئيس أن هناك جملة من الأفكار الأساسية يجب أن يتغياها هذا الدستور.

أول الأمر أننا يجب أن نؤكد فكرة الوحدة الوطنية والمواطنة ورفض فكرة الدولة الدينية.

ثانياً، تأكيد فكرة هوية الدولة المصرية وأنها تقوم على أسس راسخة من قيم الأديان ومفاهيم الإسلام السمحة وقيم التراحم والتضامن بين كافة بنى الإنسان.

ثالثاً، التأكيد على كرامة المواطن المصرى داخل بلده وخارجها.

رابعاً، التأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة فى تولى الوظائف العامة.

خامساً، تأكيد دور المرأة والشباب فى العمل العام، وأنا استمعت إلى كلام سيادة السفيرة، وأنا أؤيدها فيما قالت فيما يتعلق بنصيب المرأة فى العمل العام، عند الواجبات العامة سيادة الرئيس العمل العام الذى يتعلق بالنفع العام وبالأمة يعتبر من حقوق الله عز وجل، وحقوق الله لا نقول إنها مصالح لمن تتقرر لهم إنما نقول إنها يغلب عليها الواجب أكثر من الحق، وبالتالى الأمة بحاجة إلى عقل المرأة وإلى

جهودها وإلى تفكيرها وهى بحمد الله أصبحت بفضل ما حققته من العلم ومن الثقافة ومن الخبرة الحياتية أن تفيد هذا البلد وأن تضيف إلى رصيده من الخير قدراً كثيراً.

سادساً، تأكيد دور العلم فى بناء الشخصية المصرية المعاصرة حتى نحرر العقل المصرى من الخرافات والترهات التى باتت تفسر الدين بالمنامات وبالأحلام وفى بناء الدولة المصرية الحديثة كمنطلق للتقدم.

سابعاً، التأكيد على قيمة العمل كمدخل أساسى للرخاء وتحرير الأفكار الدينية من التطرف والشطط الذى ينحرف بالدين عن رسالته السامية التى تستهدف خير البشرية وسعادتها فى الدنيا والآخرة.

ثامناً، التأكيد على ريادة الأزهر الدينية كأساس لقوة مصر الناعمة واستقلاله فى أداء رسالته حتى لا ينحرف التفسير الدينى لنصوص إلى إرضاء فصيل أو جماعة على حساب ما يجب أن يكون عليه التفسير الموضوعى للدين من التجرد والموضوعية، وشكراً.

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم:

شكراً سيادة الرئيس.

أولاً، موضوع ما ألغى فى الدستور من تعديلات من مواد الدستور القديمة، فى الحقيقة ما ألغى ليس فقط مواضيع خاصة فى قرارات سياسية مثل مجلس الشورى أو العمال والفلاحين أو غيره بل أشياء فى الحقوق والحريات، ممارسة الرياضة المادة ٦٩ حظر الإساءة أو التعرض للرسل والأنبياء، نظام الوقف المادة ٢٥ تنمية الريف وتعريب العلوم وإلى آخره، نحن فى حاجة أن نعرف ما الفكر الذى بناء عليه تم هذا، وهذه المعرفة قد تكون إما فى اللجان بحيث يوزع أعضاء لجنة العشرة على اللجان فيشرحون للجنة لماذا فعلوا ذلك؟ وإما فى الجلسة العامة وأعتقد أن هذا هو الأهم ويشرحون بالتفصيل ما تم، ولماذا؟ لأنه مهما فعلت اللجان سوف نأتى هنا ونبدأ من الأول ونسأل لماذا حذفت المادة الخاصة بالرياضة مثلاً وهل مسموح أن نسب الأنبياء، فأرجو أن يكون فى جلسة عامة ونقاش عام مثل هذا بحيث تأتى اللجنة أو بعض أعضائها ويشرحون لماذا فعلوا ذلك.

ثانياً، نريد إعطاء تعليمات للجان أنها إما أن تقوم بعمل دستور مفصل أو دستور مختصر، على سبيل المثال مادة الصحة يمكن أن نأخذ جملة واحدة "تلتزم الدولة بكفالة الصحة لكافة مواطنيها فقط وتشمل كل شيء أو نفسر الصحة ونقول "الرعاية الصحية لكل مواطن وتخصص لها نسبة كافية من الموازنة العامة وتقدم خدمات التأمين الصحى لجميع المواطنين ويكون ذلك بالمجان ويحظر..." تفصيلات ممكن أن تكون، ومن هنا اللجنة العامة لابد أن تعطى تعليمات لكل اللجان إما أن تسير فى اتجاه تفصيلى أو الاتجاه المختصر، فى الاتجاه الأول مزايا وعيوب وكذلك الآخر ولكن بشرط ألا يأتى من اللجان بعضها مفسر والبعض الأخر غير مفسر، أيضاً لابد من إعطاء تعليمات للجان هل سوف نتحدث عن الدستور الحلم كما يجب أن يكون أم نتحدث عن دستور مبنى على الواقع ما قلت من قبل وسوف أقول مرة أخرى هل عمالة الأطفال تمنع نهائياً وهذا حلم وكل دول العالم المتقدم تفعل ذلك، ولكن هل هذا واقع وهل يمكن أن يكون فى الواقع فنقول اللجان تعمل على الواقع، والشعب يعرف أننا سوف نعمل الدستور، صحيح غير متماشى مع حلمنا ولكن هذا لأننا نعمل الواقع، ويأتى فى هذا الإطار ما ذكره الأستاذ حسين رزق عن التزامنا بالاتفاقيات الدولية ولا أعتقد أنه من الممكن أن نضع نصاً دستورياً يجعلنا ملتزمين بكل الاتفاقيات الدولية لان كثيراً من الاتفاقيات الدولية لا يمكن أن تكون منطبقة على مصر، بالطبع الاتفاقيات الدولية التى وقعنا عليها ليس التوقيع ملزماً إنما التصديق هو الملزم، فلا نستطيع أن نقول نصاً مباشرة يجعلنا ملتزمين بكل الاتفاقيات الدولية، وشكراً.

السيد الدكتور طلعت عبدالقوى:

شكراً سيادة الرئيس.

من الممكن أن تكون هناك موضوعات قد تكون شائكة، ويمكن أن لجنة الخبراء حرصت ألا تتعرض لها فى الـ ١٩٨ مادة المعروضة علينا، وكما قيل من بعض الزملاء مثل مجلس الشورى، نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، النظام الانتخابى والمادة ٢١٩، وغيرها، أنا أرى أننا من خلال اللجان وخاصة لجنة الحوار سوف نحاول أن نتوسع فى الحوار لأنه بالفعل هذه الموضوعات نريد المجتمع بالفعل يقول رأيه فيها وليس مسألة الـ ٥٠ ولا الـ ١٠٠ نريد ما يقال هنا يعبر عن رأى المواطنين والذى يريدونه لأنه أولاً وأخيراً سوف نعود للمواطنين للاستفتاء على الدستور ونأمل أن نسبة الـ ٧٥٪

توافق التى ذكرناها هنا لا تقل عن الاستفتاء على الدستور، فمن هنا من الممكن أن المسالة فى حاجة إلى جهد كبير وديناميكية جديدة فى التعامل مع كيفية استطلاع رأى الناس، وأنا أرى أن اللجان على المستوى هنا يكون لها لجان على مستوى المحافظات بل نصل إلى المراكز والقرى كآلية وتفعل وفوراً لأننا نريد أن نقول نبض الناس كلها حول القضية المعروضة وليس نبض النخبة أو مجموعة أو ما شابه ذلك.

الأمر الثانى، هو إننا نريد بالفعل فى دستورنا ألا نرى السلبيات التى رأيناها فى الفترة الماضية والفئات التى همشت سواء الفئات الفقيرة أو الفئات الضعيفة والتى لابد أن ننحاز إليها وسيادتك قلت تصريحاً أيضاً وهو أن موضوعى التعليم والصحة لا يكوناً توفيراً فقط ولكن نريد أن نصل إلى الصحة على المستوى العالمى أى أننا نريد صحة للمواطن المصرى ذات جودة وليس توفير الصحة، أريد المواطن يتمتع بالصحة دون قيود وشروط خاصة أن نسبة المرضى كبيرة والأمراض كثيرة والتكلفة أصبحت فوق طاقة المواطن المصرى، فلابد أن ننحاز للمواطن فى هذه الفترة، والتأكيد على أن الدولة تقوم بالفعل بكفالة وحماية الحقوق بشكل فعلى بحيث لا تكون نصوصاً وغير مفعلة، التأكيد على البعد السكانى ربما جميعنا نسينا القضية السكانية والبعد السكانى خاصة رفع خصائص السكان وإعادة التوزيع السكانى مازالت قضية محورية موجودة ومن الممكن أنه لا يوجد اهتمام بها خاصة فى الفترة الماضية، التوزيع العادل للدخل القومى وهذه جميعنا متفقون عليها، تأكيد على مسألة اللامركزية بحيث ألا تكون شعاراً ولا تفعل، وكنت أتمنى فى يوم من الأيام أن نحول الإدارة المحلية أيضاً إلى نظام حكم محلى، أيضاً أقول إن نظام الحكم يكون رئاسياً أو شبه رئاسى لأننا مازلنا غير مؤهلين للنظام البرلمانى، أن ننطلق إلى العالمية عن طريق أن ندعم البحث العلمى والتعليم، ولا ننغلق على أنفسنا بحيث نكون دائما على المستوى المحلى، تمكين الشباب بفعل وبقرارات وبتأكيد بحيث لا يكون شعاراً مرتبطاً بمناسبة، المرأة لابد أن تأخذ حقها فلا يجوز أن تكون نسبة عدد السكان ٥٠٪ تقريباً وتمثل المرأة فى البرلمان بصورة شكلية كما هنا فى لجنة الـ ٥٠ تمثل بـ٥ فقط نريد أن نفعل الكلام فعلاً وحقيقة، وشكراً.

السيد الأستاذ مسعد أبو فجر :

شكراً سيادة الرئيس.

الزملاء الأعضاء، سأتكلم عن موضوع ربما يطول إلى حد ما وهو موضوع الحرب على الإرهاب وسيناء، والموضوعان للوهلة الأولى يبدو أنهما منفصلان إلا أنهما فى الحقيقة متصلاً وقد يبدو أنهما متصلان إلا أنهما فى الحقيقة منفصلاً لا تستطيع أن تفصل بين سيناء والإرهاب، وبالتالى وأنا أزعم أن الحرب على الإرهاب هى التحدى الذى سيواجه البشرية كلها وليس مصر وحدها فى الألفية الجديدة، أزعم أن علاقتنا بسيناء إذا أقمناها بشكل سليم وبشكل صحيح أزعم اننا سوف ننجح فى ركوب الجسر فى الألفية الجديدة، أما إذا لم نقم علاقة سليمة وصحيحة مع سيناء كما كنا طوال الـ ٣٠ عاماً الماضية أزعم أننا سوف نتعثر فى ركوب الجسر نحو الألفية الجديدة. وهذا سيكون شديد الخطورة علينا وشديد التقصير فى الحقيقة على البشرية كلها لأن البشرية تستحق أن تشترك مصر معها فى الألفية الجديدة، تستحق أن تكون مصر عضواً مشاركاً وفعالاً فى الألفية الجديدة، ما يحدث فى سيناء خطير بل أزعم أنه خطير جداً وأزعم أنه يستحق بل يستحق بشدة أن ينعكس على الدستور الذى تكتبه هذه اللجنة أو تقوم بتعديله، سيناء اليوم أصبحت جبهة مفتوحة على الإرهاب، وأعتقد أن الحرب على الإرهاب لا ينبغى أن تترك للقوة وحدها سواء كانت هذه القوة قوة جيش أو قوة شرطة، أتصور أن الحرب على الإرهاب تحد عظيم، وأعتقد أنها تحتاج إلى إمكانيات دولة وليس إمكانيات عسكرية أو إمكانيات قوة وحدها، أتصور أن علينا الآن نظراً للخطورة التى نراها فى سيناء والكثير منها لا نراه، الحقيقة أن كثيراً مما يحدث فى سيناء لا نراه أو لا يصلنا بحكم عدم وجود إعلان بشكل جيد أو عدم وجود تغطية بشكل جيد، نراه على الفيس بوك، ويصلنا بالتليفونات، وهو لا شك خطير، أطالب سيادة الرئيس بأن تشكل لجنة فورية الآن من هذه اللجنة، لجنة مصغرة، تذهب إلى سيناء غداً وتنقل لنا ما يحدث لنا على الأرض لكى نعرف ما يتم فى سيناء بالضبط لأن ما يتم هناك خطير ولا ينبغى السكوت عليه، هذا وتكلمت عن الموضوع بشكل عام وسوف أتحدث عن التفاصيل فى اللجان الفرعية، وشكراً والسلام وعليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الأستاذ محمد عبدالعزيز:

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة كما قال الأستاذ خالد يوسف أن مدخلنا ونحن نتحدث عن الدستور أنه يكتب بمناسبة أساسية هى أن الشعب المصرى العظيم قام بثورتين فى مدة منذ ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣ ومنذ ثورة ٢٥ يناير التى سرقت وعاد الاستبداد مرة أخرى رأينا إعلاناً دستورياً أصدره رئيس الجمهورية بالمخالفة لكل الأعراف الدستورية، فكان لابد للشعب المصرى أن ينـــزل ٣٠ يولية من أجل استرداد الثورة، لذلك لدينا من بداية مدخلنا فى صياغة الدستور وذلك من أول الديباجة لابد أن يكون النص على أن مد خلنا فى هذا الدستور هو مبادئ الثورة ٢٥ يناير و ثورة ٣٠ يونية.

النقطة الثانية، إن الفلسفة الرئيسية التى نزل بها المصريون والمطالب الرئيسية فى ٢٥ يناير و٣٠ يوليو كانت فكرة العدالة الاجتماعية، إحساس المواطن بالقهر الاجتماعى والاقتصادى وعدم حصوله على حقوقه الأساسية هو السبب الرئيسى والدافع ربما قبل الاستبداد السياسى كان فى النـــزول وبالتالى كان لابد لهذا الدستور أن يكون محدداً فى نصوصه عن الحق فى العمل والحق فى الأجر العادل والحق فى الصحة والحق فى التعليم والحق فى السكن ولابد من ربط الأجر بالإنتاج وتقريب الفوارق بين الدخول، ولابد من إلزام الدولة بوضع حد أدنى وحد أقصى للأجور يضمن تقريب الفوارق بين الدخول.

النقطة الثالثة، هى فكرة المواطنة وعدم التمييز على أساس اللون، ولا على أساس النوع، ولا على أساس الدين، ولا على أساس العرق أن تكون مصر لكل المصريين لا تفريق فيها على أى سبب من الأسباب.

النقطة الرابعة، فكرة الفصل والتوازن بين السلطات بحيث لا تطغى سلطة على أخرى ولا تكبل سلطة سلطة أخرى، لا نريد استبداداً ولا نريد فصل تعسفياً بين السلطات يصل إلى أن كل سلطة مكبلة، فى دستور ٢٣ على سبيل المثال كان دستوراً رائعاً جداً به مادة مشكلة وهى تعطى للملك حق حل البرلمان فى أى وقت وهذا جعل الحياة النيابية فى مصر منذ ١٩٢٣ وحتى ١٩٥٢ غير مؤدية للدور الحقيقى لها، رغم أن حزب الوفد كان حزب الأغلبية طوال الوقت إلا إنه لم يصل إلى السلطة إلا ٧ سنوات، وبالتالى يجب أن يكون حق حل البرلمان لرئيس الجمهورية وهذا صحيح، ولكن يجب عرض الأمر على استفتاء شعبىً، وأيضاً لابد للبرلمان أن يوافق على تشكيل الحكومة، لابد من حظر إنشاء الأحزاب على أساس دينى لأننا نريد مصر الحديثة القائمة على المواطنة وعلى عدم التمييز، أيضاً، ونحن

فى هذا الموقف مع وقوف الدول العربية معنا مثل السعودية والإمارات والكويت والأردن وغيرها والوقوف خلف إرادة الشعب المصرى لا يمكن أبداً أن يكون دستور مصر وهى أكبر دولة فى المنطقة لا ينص أن مصر جزء من الأمة العربية تعمل والشعب المصرى يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة كما كان موجوداً فى دستور ٧١، الشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة، لأن الوحدة العربية سوف تبقى أملاً وغاية وهدفاً مشتركاً لكل الدول العربية والشعوب العربية، وشكراً.

السيد الأستاذ ناصر أمين:

شكراً سيادة الرئيس.

لن أطيل كثيراً ولكنى أريد أن أضع بعض النقاط التى يجب أن نأخذها فى الحسبان ونحن فى هذه اللحظة التاريخية من عمر الثورة المصرية التى انطلقت فى ٢٥ يناير وأتمت مسيرتها فى ٦/٣٠، نحن يجب أن نعلم لم نأت هنا لنقرر حق الشعب المصرى ولكن جئنا هنا لنضمن الحق للشعب المصرى، نحن فى هذا المكان يجب أن نعلم أن هناك حقوقاً غير مقبول المساس بها، ولا حتى نحن نمتلك أن نمس هذه الحقوق، وهناك حقوق مقدسة وهى الحقوق الأكبر، حق الشعب المصرى فى الحياة وألا يهدد أحد سلامته، وحقه فى الحياة، حق الشعب المصرى والمواطن المصرى فى الاعتقاد والمعتقد ولا يجوز لأحد أن يمس هذا الحق، حقه فى سلامته الجسدية والتى لا يجوز لأحد أن يقترب منها، وحقه فى الحرية بكرامة وإنسانية فلا يتعرض لعبودية، تلك الأربعة الحقوق المقدسة التى من اليوم يجب أن يؤكد هذا الدستور على أنه لن يسمح لأحد بالاقتراب منها ولا حتى الدولة المصرية أيضاً علينا أن ندرك أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كانت فى الماضى هى ليست منحه من الدولة على المواطنين، ويجب أن يعاد صياغة الحديث عن الحق فى التعليم والصحة والسكن من أنها مطلب أو مطالب للشعب إلى أنها حقوق للشعب، فرق كبير جداً أن يوجد فى الدستور أن السكن حق للمواطن من أن يكون السكن مطلباً للمواطن، عندما يكون السكن والتعليم والصحة حقوقاً إذن فهناك التـــزام على عاتق الدولة عليها.

ثانيا، يجب أن نعلم أن هذا الشعب بعد هذه الثورة، لن يسمح بارتكاب أية جريمة ضد الإنسانية على أراضيه سواء كانت جرائم حرب أو إبادة أو جرائم ضد الإنسانية ضد هذا الشعب، وهنا يجب أن يتم الإقرار أنه لا حصانة لرئيس الجمهورية موضوعية كانت أو إجرائية فى أن يرتكب جرائم ضد شعبه

أو أن يخطط لارتكاب جرائم ضد شعبه، اليوم هو اليوم الأخير لوجود أو قبول رئيس يرتكب جرائم ضد شعبه، فلا حصانة موضوعية ولا إجرائية له فى هذا الدستور، أيضاً علينا أن نؤكد أن حق الدولة فى تقييد الحقوق والحريات ليس مطلقاً وليس عاماً ولكنه محدود بأن تكون تلك القيود التى سوف توضع أو يمكن أن توضع على بعض الحقوق غير المقدسة، وأكرر غير الأربعة الحقوق المقدسة يجب أن تكون هذه القيود قيوداً موضوعية، قيوداً ضرورية لبناء مجتمع ديمقراطى، فإن لم يكن القيد ضرورياً لبناء مجتمع ديمقراطى فهذا القيد هو والعدم سواء وللمواطنين ممارسة حقوقهم، حرية الرأى والتعبير وتدفق المعلومات هى ضمانة أساسية للديمقراطية فى مصر، بدون هذا الحق ويجب أن يكون حدوده السماء حق التعبير وتداول المعلومات فى مصر يجب أن يكون حقاً حدوده السماء وأن القيد فيه هو الاستثناء، ويجب أن تكون هذه القيود فى صياغتنا قيوداً ضرورية لبناء مجتمع ديمقراطى، وشكراً.

السيدة الدكتورة مهجة غالب عبدالرحمن:

شكراً سيادة الرئيس.

لا خلاف فى ضرورة تحرير الفكر من التطرف والشطط باسم الدين، ولذلك لا مناص من العودة إلى الأزهر الشريف بمؤسساته المختلفة لتأكيد هذا المبدأ، ومن هنا لابد من التأكيد على مسئولية الدولة نحو الأزهر ودعمه الدعم اللازم لينهض برسالته السامية فى الداخل والخارج تحقيقاً لحماية الشعوب من الخطاب المنحرف وتحصينها من الفتنة باسم الدين، ولن يتحقق هذا إلا بدعم الأزهر واستقلاله، وشكراً.

الأستاذ سامح الصريطى:

شكراً سيادة الرئيس.

الحقيقة أننا شعب لم يسبق له مثيل فى العالم منذ ٢٠١١ حتى الآن، وهو فى ثورة دائمة أملاً فى تحقيق مطالبه وأهداف الثورة التى قام من أجلها، وبالتالى نريد أن ننتهز فرصة هذا الفوران للمجتمع وهذه الرغبة الحقيقة لشعب مصر لرسم مستقبله وأن يشارك فى الاقتراحات لهذا الدستور، فنـــزيد التوجيه لكل الوزارات بأن تحاول التواصل مع قواعد مؤسساتها وعقد لقاءات دائمة حتى أننا يمكن أن نذكر جهد كل وزارة للتاريخ استطاعت أنها تشارك بأكبر عدد من القواعد الجماهيرية وهم لديهم رغبة فى هذا عن طريق قنوات لتوصيل مقترحاتهم إلى هنا، وأعتقد أن هذا من خلال لجنة التواصل المجتمعى،

وحتى عندما يعرض هذا الدستور على الاستفتاء يثبت للعالم كله أننا فعلاً كنا فى ثورة ضد بعض الدول التى تدعى غير ذلك من الإقبال على الاستفتاء من الجماهير.

الجزئية الأخرى أى دستور به مبادئ عامة وهناك دستور تفصيلى، الذى نريده فى المرحلة القادمة فيه بعض المبادئ التى يمكن أن تكون مختصرة وتدل، ولكن هناك بعض المبادئ التى تحتاج للتفصيل نحن فى حاجة اليوم إلى النهوض بالعلم أو بالعمل سوف تستغرق بعض التفصيل، سواء بالنسبة للتعليم الإلزامى حتى أية مرحلة مثلاً الثانوية والمجانى وتوجد عقوبة على الأب الذى لا يدفع ابنه إلى التعليم الإلزامى لأنه مجانى ، أنا فى حاجة أن أبنى مواطناً كاملاً غير ناقص حتى أبعده عن التطرف. هناك دور من جانب المدرسة حتى ولو نص على أن يشمل دور العلم على ملعب متعدد الأغراض وعلى قاعة عرض وعلى غرف لممارسة الهوايات، حتى لا نعود مرة أخرى إلى (العلب) التى يعبأ بها الأطفال لتلقى العلم وغير هذا الكثير من التفاصيل التى يمكن أى مبدأ عام يحتاج إلى تفاصيل حتى نرى أين نريد أن نذهب فى المستقبل وأن توضع فى الدستور بدلاً من أن تترك للقوانين، وشكراً.

السيدة الأستاذة نهاد أبو القمصان:

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة أعتقد أنه فى بداية أعمال اللجنة تحتاج إلى الإجابة عن سؤالين حتى ننطلق بوضوح، هل نضع دستوراً لدولة قوية يستحق مواطنوها كل الحقوق بأعلى درجة من الحماية أم أننا مازلنا نرى أننا دولة من دول العالم الثالث النامى الذى ربما يتوافق بعض الحقوق مع مواطنيها والبعض الأخر قد لا يكون له محل فى الوقت الحالى؟

السؤال الثانى، هل نضع دستوراً دائماً أم ليس دائماً. دستور لأجيال قادمة يبنى مستقبلاً لمصر أم أننا نضع دستوراً انتقالياً لعدد قليل من السنوات قد يتحمل تأجيل بعض الحقوق؟ أذكر هذين السؤالين لأننى أقلق من الحديث حول ما هو لائق وما هو غير لائق، ما هو ممكن وما هو غير ممكن فيما يتعلق بالحقوق، ذكر زميلى الأستاذ ناصر أمين أن هناك حقوقاً مقدسة ولن أكمل على ما قاله، وبالتالى فيما يتعلق بالدستور أعتقد أننا عانينا من دستور ١٩٧١ إلى الآن بفكرة ذكر الحقوق والإحالة إلى القوانين التى انقضت على الحقوق فيما بعد، ويكفى ذكر قانون الجمعيات وقانون الأحزاب كخير دليل على

هذا، فى الحقيقة منذ ١٩٧١ إلى الآن تطور كثيراً علم كتابة الدساتير ولم يعد فكرة ذكر الحقوق هى الأهم والأساس، وإنما كيف تضمن الدساتير تنفيذ الحقوق، كيف تصل الحقوق إلى المواطنين ومن ثم آمل أن يكون هذا الدستور حريصاً على التأكيد على ضمان وصول الحقوق إلى المصريين، فيما يتعلق بالمساواة، نحن نتحدث عن المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن اللون أو الجنس أو العرق، منذ دستور ١٩٥٦، ومازلنا لم نحقق مساواة على أرض الواقع، مهما اتخذت من إجراءات جميعها شكلية، وبالتالى ما نأمل فى هذا الدستور أن تكون المساواة مقرونة بتدابير تضمن الوصول إلى نتائج، العالم كله لم يعد يكتفى بالخطط الفضفاضة والواسعة، وإنما أصبح يخطط فيما يسمى التخطيط بالنتائج،ومن ثم إذا كانت هذه وثيقة لمستقبل مصر، فعلينا ضمان الحقوق، ويكفى ذكر الدستور المغربى المادة١٩ حينما تحدثت عن المساواة بين النساء والرجال ألزمت الدولة بالمناصفة ولم تكتف بهذا بل ألزمت الدولة بإحداث هيئة لمراقبة تنفيذ المناصفة فى كافة المؤسسات العامة والمنتخبة وفى التعيينات.

فيما يتعلق بالتزامات مصر الدولية لا سيما المتعلقة بحقوق الإنسان، من المهم أن يؤكد هذا الدستور أن كل مواطن فى مصر يستحق كل الحقوق مثل كل المواطنين فى الدول المتقدمة والمحترمة على هذا الكوكب ، وبالتالى لابد أن نؤكد على التزامات مصر فيما يتعلق بمواثيق حقوق الإنسان ، فيما يتعلق بمادة الشريعة، جميعنا توافقنا على المادة (٢) جميعنا نأمل فى تنوع مصادر التشريع، لكن فى الحقيقة إعادة ذكر هذه المادة مقرونة بحق ما أو بفئة ما، يؤثر على الطرفين، على مبادئ الشريعة الاسلامية ذاتها وكأننا نتشكك فى قدرتها على إعطاء الحقوق أو فيما يتعلق بالمستهدف، وهنا أخص بالذكر المادة (١١) حينما تحدثت عن المساواة أو عن حقوق المرأة اقترنت بالشريعة الاسلامية ونحن وضعناها فى المادة (٢) كمادة تأسيسية، وبالتالى أرى أن هذا التزيد قد يضر بالشريعة الاسلامية ويشكك فى أنها تنتهك حقوق النساء، أرجو أيضاً على مستوى صياغة الدستور، أن تكون الصياغة جامعة لكل المواطنين والمواطنات، الدساتير الحديثة جميعها تتوجه للمواطنين والمواطنات لأن اللغة الأحادية فيها من الإقصاء لنصف المجتمع ما يكفى، وإن تحجج البعض باللغة العربية أرجو أن يقرأ سورة الأحزاب ليعرف أن القرآن وجه للمؤمنين والمؤمنات ، شكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة)

شكراً.

السيد الأستاذ محمد صبحى الدبش:

السلام عليكم ، أولاً نحن كفلاحين وأكثر كتلة نعد فى حدود ٢٣ مليون فلاح ، هللنا وكنا وقود ثورة ٢٥ يناير و٣٠ يونية، ولكن أتت لجنة الخبراء بالصخرة التى تحطمت عليها آمالنا كعمال وفلاحين، حذفت لنا نسبة العمال والفلاحين لماذا؟ فنحن منذ زمن محرومين منها واليوم فرحنا عندما أصبح هناك تمثيل للعامل والفلاح فى لجنة وضع الدستور، كنا زمان نزرع الأرض برسيما، أول "حشة" تطلع لواءات شرطة – سيادة اللواء الفلاح، ثانى "حشة" لواءات جيش سيادة اللواء الفلاح، ثالث "حشة" رجال الأعمال ... وهأنتم أتيتم لتحرموننا بعد أن جعلتم لنا تمثيلاً فى لجنة الخمسين لوضع الدستور، تحرموننا من الـ٥٠٪ فما الذى كسبناه، فنحن اليوم نهلل ونزغرد ونطبل ونقول لقد أصبح لنا تمثيل فى لجنة الخمسين،أصبح لنا تمثيل وهذا حلم وتحقق،إنما أتت لجنة الخبراء وحذفت نسبة الـ٥٠٪ ثم إننى أطالب فى المقام الثانى أن تكون مواد الدستور إلزامية وليست جوازية أو كفالية ، تلتزم الدولة وليس يجب على الدولة، تكفل الدولة، لا، أنا أريد التزامية الدولة بتنفيذ قوانين الدستور، وأشكركم والسلام عليكم.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة)

شكراً.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

شكراً سيادة الرئيس ، بلغة المحامين أنا منضمة إلى الأستاذ خالد يوسف والأستاذ الدكتور عبد الله النجار والسفيرة ميرفت التلاوى وزميلتى الأستاذة نهاد أبو القمصان والأستاذ ناصر أمين وكثير ممن تحدثوا عن أن أهداف الدستور يجب أن تكون أولاً حماية حقوق وحريات المواطن كلها مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، لأن هذا هو الهدف الأساسى من الدستور، حماية هذه الحقوق وترتيب العلاقة بين السلطات بحيث لا تتعسف فى استخدام اختصاصاتها أو سلطاتها بما يخل بحقوق المواطن، وهذا

أحد الأهداف، لكن أضيف إليه، رداً على بعض التساؤلات، أن حقوق المواطن اليوم والمواطنة وأيضاً حقوق الأجيال القادمة، فالدستور هو أيضاً وثيقة الحلم والدستور هو أداة للتغيير، أداة يضع الأسس لكى يدفع المجتمع إلى التغيير إلى الأفضل وتحقيق أهداف الثورة، دستور الثورة جاء لا ليقنن الواقع فيقول مثلاً إن الواقع الأليم أن هناك مظاهر للفقر وعمالة الأطفال إلى آخره، ولكنه يضع القواعد التى تلزم الدولة والمجتمع بالتغيير إلى الأفضل لحماية حقوق الأجيال القادمة، حماية حقوق الأطفال فى التعليم وفى الصحة وفى المشاركة إلى آخره، وهذا يمكن أن يكون بمناقشة هادئة بحيث فعلاً أن تكون أعيننا على المستقبل وليس فقط على الواقع، ضمانات الحقوق اليوم أصبحت أهم عناصر الدساتير الحديثة، أهم حق جدير بضمانات وآليات التنفيذ هو تكافؤ الفرص الذى يجمع بين العدالة والمساواة والذى إذا ضمنا تنفيذه نكون قد وضعنا أول أساس لمحاربة الفساد، إذن فالدستور يجب أن يضع من التدابير والضمانات لهذه الحقوق الأساسية بحيث يحمى حق المساواة دون تمييز، وحق المواطنة من كل إخلال وعدوان.

النقطة الأخيرة أن الدستور يجب أيضاً أن يستبعد مصادر الفتنة، فلا يصدر إليه المصادر الخلافية المختلف عليها مثل المادة ٢١٩ التى تصدر الخلافات والمسائل غير المتفق عليها كمصدر من مصادر التشريع، أيضاً الأحزاب التى تقوم على أساس دينى، استخدام أماكن العبادة للنشاط الحزبى السياسى، كل ما يصدر الفتنة إلى المجتمع، كل ما يصدر التقسيم إلى أبناء هذا الوطن، كل ما يهدد تماسكه الاجتماعى ونسيجه الاجتماعى يجب أن يستبعده هذا الدستور الذى نأمل أن يكون أساساً لاستعادة التماسك الاجتماعى ، وحدة النسيج الوطنى والاستقرار القانونى والاجتماعى .

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الأستاذمحمد عبد القادر:

بسم الله الرحمن الرحيم

أنا أشكر لجنة العشرة الذين جاءوا وبدأوا يشتغلون فى عدم وجودنا، فلهم كل الشكر وكل التقدير، أريد أن أعرف يا سيادة الرئيس نحن سنضع دستوراً جديداً يرضى فعلاً كل أطياف المجتمع أم لا؟ كل الدساتير كانت تتكلم عن حقوق وحريات وكلام من هذا، نحن لم نكن نحس بها إطلاقاً فى القرى

والنجوع رقم(٣) يا سيادة الرئيس لابد لخبرائنا ورجالنا فى لجنة المائة وليس الخمسين فقط الموجودين، أن يضعوا نصاً يتم النص فيه على أن أى مسئول فى هذا البلد من رئيس إلى غفير لو قال فى أى صحيفة أو فى أى حوار أنه ينفذ خطة، مثال إذا كانت وزارة الزراعة تستصلح أراضى أو تعمل أى شىء لابد أن يلزم أنه إذا لم ينفذ هذه الخطة أو هذا البرنامج الخاص به أن يحاكم لعدم تنفيذه هذا، حتى لا أعطى أملاً للشعب المصرى وتفاؤلا للشعب المصرى وهو لن ينفذ منه شيئاً، الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى الريف منعدمة تماماً يا سيادة الرئيس، عدالة توزيع الدخل القومى فى مصر غير متوازنة فى كل المدن والقرى فى الأرياف، إذا كان فى صعيد مصر أو فى كل بقعة أرض من أرض مصر، التعليم والصحة يا سيادة الرئيس، والتدريب، لماذا لا يوجد فى الريف؟ المفروض أن الفلاح، اليوم نحن ٩٠ مليوناً، للأسف الشديد لا توجد آلية ولا نظرة فى الدستور نقول بعد ٢٠ سنة سنكون كم مليوناً والرقعة الخاصة بنا لا تزيد عن ٨ ملايين اليوم كيف يعطى خبراؤنا والبحث العلمى الخاص بنا يعطى تدريباً وتثقيفاً للفلاح بأن يروى بالرش والتنقيط ويعطينا فرصة أعلى وأطول فى صحراء مصر بأن ننتج ونعمل. نهر النيل يا سيادة الرئيس وكم من المصائب والسموم التى تصب فيه، نريد مادة فى دستورنا، لابد أن يفرض على كل مصنع أو صرف صناعى أو صرف زراعى عدم المساس أو عدم الصب فى هذا النيل بأى نوع من هذه السموم فى هذه الأرض، ونريد أن نعرف يا سيادة الرئيس أهداف دستورنا هذا وآلياته هل لفترة زمنية محددة كما قال الإخوة أم أننا نضع دستوراً فعلاً لأجيال قادمة، دستوراً يحترم ويرضى كل أطياف المجتمع؟ أشكرك يا سيادة الرئيس على حسن الاستماع والإخوة الأعضاء.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الأستاذ أحمد الوكيل:

شكراً سيادة الرئيس.

الحقيقة أننى أعتقد أنه لابد أن يعبر الدستور عن الطموحات التى خلقتها ثورتا ٢٥ يناير و٣٠ يونية، ومن أجل تحقيق هذه الطموحات التى ارتفعت بصورة كبيرة جداً فى المجتمع، لا يمكن أن تتحقق إلا بتوافر اقتصاد قوى ، وأعتقد أن التحدى الأكبر للاقتصاد المصرى فى هذه الفترة هو خلق

وظائف عامة، وخلق الوظائف لن تأتى إلا من خلال الاستثمارات وفى علم الاقتصاد أن الاستثمارات تأتى من فوائض المدخرات ونحن دولة دخلنا بسيط وفائض المدخرات لدينا قليل، فأعتقد أنه لابد أن نخلق ما هو متاح لجذب الاستثمار من الخارج من فوائض المدخرات الموجودة فى الخارج لتحقيق فرص العمل عن طريق إنشاء مصانع ومشاريع واستثمارات تأتى، لأننى أعتقد أن المواطن المصرى والشباب لابد ومن حقهم أن يعيشوا فى معيشة أفضل مما عشناه خلال السبعة آلاف سنة، فلابد من تهيئة هذا المناخ جيداً، الأمر الذى أريد أن أؤكد عليه ايضاً الدور الآخر فى الحقيقة، أنه لابد أن تكون أيضاً هناك ثقافة جديدة للعمل، ثقافة العمل مرتبطة ارتباطاً كلياً بساعة العمل وبالإنتاج وبمستوى المعيشة الموجود، كل هذا لابد أن يتأتى فى حلمنا لدستور يوفر هذا فى الفترة القادمة، وشكراً يا سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الدكتور وسيم السيسى:

شكراً سيادة الرئيس، اسمح لى أن أفكر بصوت مسموع أمامكم –عندما سألوا جورج برنارد شو عن سر النجاح قال لهم أنا لا أعرف ولكننى أعرف سر الفشل، قالوا له ما هو؟ قال لهم محاولة إرضاء كل الناس، فمحاولة إرضاء ٧٥٪ هذه نسبة جيدة وجميلة، لنا أما أسوأ أنواع الحكم يا سيادة الرئيس هما نوعان، الحكم العسكرى وحكم هؤلاء المتسربلين برداء الدين، وذلك لغياب أروع وأعظم كلمة موجودة فى قاموس أى لغة ألا وهى النقد، النقد غائب فى الحكم العسكرى لأنها أجندة أجنبية، وغائب فى الحكم الدينى لأن هذا سيصبح حزب الشيطان، وفولتير كان على صواب عندما قال إن الذى يقول لك وهو خارج السلطة اعتقد ما أعتقده وإلا لعنك الله، لا يلبث أن يقول لك وهو داخل السلطة أعتقد ما اعتقده وإلا قتلتك، فما أريد أن أقوله أنه خط أحمر بالنسبة لأى حزب سياسى له مرجعية دينية، لا يمكن لبلد أن بتقدم إذا كان فيه هذه المرجعية، بالنسبة للمرأة اضطهاد والمرأة هو اضطهاد للطفل واضطهاد الطفل هو اضطهاد للمستقبل، مستقبل أى أمة، والبرلمان الأوربى منذ بضع سنوات أوصى بثلاثة أشياء بالنسبة للمرأة (١) التعليم حتى ينقلها من المرأة الجنس للمرأة الإنسانة، العمل حتى يحررها

من العبودية الاقتصادية للزوج، الحقوق السياسية وأوصى فى عام ٢٠٢٠ أن تكون برلمانات أوروبا ٥٠٪ من كل برلمان من النساء، وقد تحقق هذا فى كثير من البرلمانات مثل نيوزيلندا والسويد وغيرها من البرلمانات المختلفة ، أريد أن أضع بنداً فى نهاية بنود الدستور، هذا البند يقول أى محاولة لتفسير أى بند من البنود السابقة يختلف مع القانون الدولى لحقوق الإنسان لا يعتد به، أنا كنت فى مؤتمر فى سنغافورة هناك الدعم يرفع عن الطفل الثالث ويدفع الرجل غرامة ٥٠٠ دولار، تنظيم الأسرة مهم، لأن المسألة مسألة نوعية وليست كمية، وأجمع علماء الاجتماع على أنه إذا كنا نتوالد كالأرانب أيضاً نموت كالأرانب ، ويكفى أن أمامنا ٥ ملايين إسرائيلى "مدوخين" ٢٠٠، ٣٠٠ مليون، إذن فالمسألة ليست مسألة عددية، إذن فالاستفادة من تجارب الدول الأخرى هذه نقطة مهمة ، فهمت أخيراً كلمة نابليون بونابرت التى قال فيها قل لى من يحكم مصر أقل لك من يحكم العالم، فلم أكن أصدقها حتى اكتشفت أن الذى يحكم مصر هى الجينات الرائعة، جينات الفراعنة الموجودة فى الشعب المصرى والتى أثبتتها مارجريت كاندل أن ٩٧٪ من جينات المصريين مسلمين ومسيحيين واحدة وهى جينات الفراعنة، هذا الشعب هو الذى يحكم العالم ويغير العالم.

أخيراً كلمة أخيرة نريد **Reformers not politicians** نريد مصلحين لا سياسيين، الفرق بينهما أن السياسى حريص على كرسيه والمصلح يضحى حتى بحياته من أجل صالح شعبه، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً دكتور وسيم .. أنت فتحت لنا أبوابا للتعليق ولكن ليست هناك تعليقات، مع الأسف أنا كنت أعتقد أنه سيكون هناك دائماً فرعون واحد "طلعوا" ٩٠ مليون فرعون طبقاً لجيناتهم كما يقول الدكتور السيسى هذه مشكلة كبيرة جداً المسألة مسألة جينات.

السيد الدكتور السيد البدوى:

بسم الله الرحمن الرحيم

أنا فاهم أننا فى هذه الجلسة نضع تقريباً الأطر الأساسية التى ستعمل فى إطارها اللجان النوعية، وبالتالى نحن نتحدث عن دولة وطنية دستورية حديثة وعادلة تقوم على أسس الديمقراطية ، الديمقراطية التى تقوم على أسس التعددية السياسية والفكرية واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة وتداول

السلطة وتحت تداول السلطة هذه يجب أن نضع أكثر من خط، إذا كنا نتحدث عن أنظمة سابقة، هناك أنظمة سابقة كان لديها حرية تعبير وكان يسميها فؤاد باشا سراج الدين حرية صراخ، ولكن لم يكن تداول السلطة قائما، وبالتالى يجب فى الدستور أن نضع آلية لكيفية تداول السلطة، إذا كانت الديمقراطية هى أساس حكم فإن العدالة الاجتماعية يجب أن تكون هى فلسفة لهذا الحكم ، فلا أمن ولا تنمية ولا استقرار ولا دولة بدون تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية ، أيضاً نريد التوازن بين السلطات والفصل بين السلطات والتوازن داخل السلطة التنفيذية بين سلطات رئيس الدولة وبين الحكومة المنتخبة، التى تمثل الأغلبية البرلمانية أو تحالف أغلبية برلمانية ، المواطنة هى مناط كافة الحقوق والواجبات وهذه مسألة مستقر عليها من الجميع وليست محل خلاف ولا تمييز بين مصرى ومصرى على أساس الدين أو الجنس أو العرق أو الأصل ، أيضاً عدم قيام الأحزاب على أساس دينى ، وأريد أن أضيف لها قط أو طائفى أو فئوى أو جغرافى حتى لا أجد غداً هناك حزب سيناء وحزب النوبة وحزب الفلاحين، أى يضاف إليها فقط على أساس دينى أو طائفى أو فئوى أو جغرافى ، يجب أن نميز كأعضاء أو نشرح للرأى العام أننا عندما نتحدث عن الدولة الدينية ، فإننا لا نعنى الإسلام ، وأن هناك فرقاً بين الإسلام بسماحته ووسطيته، والذى عشنا فى ظله ١٤٠٠ سنة وأكثر، وبين الدولة الدينية التى لا يعرفها الإسلام ، السلطة السياسية فى الإسلام مدنية لا قداسة لأى حاكم فى الإسلام ، ولكن هناك ممارسات تمت خلال ١٢ شهراً، أساءت إلى هذه القيم ، والإسلام إذا كان ديناً للمسلمين فهو ثقافة وحضارة للمسيحيين، وأختتم بمقولة لمكرم باشا عبيد عندما كان يقول "أنا مسلم وطناً ومسيحى ديناً"، وشكراً سيادة الرئيس .

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الأستاذ جبالى المراغى :

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة لم أكن سأتكلم أو أتناقش فى الجلسة العامة وكنت سأكتفى باللجنة ، وبعد سماع القيادات العمالية والعمال فى قطاعاتهم المختلفة والنزول إليهم وحضورهم أيضاً إلى مجلس الشورى للاستماع إليهم، إنما أضطر أن أتحدث عندما تذكر العمال والفلاحين فى الـ ٥٠ ٪ فأنظر وأسمع همزاً

ولمزاً وضحكاً كأنما عمال مصر وفلاحوها ينظرون إليها بالنظرة الدونية ، يا سيادة الرئيس، السادة الحضور، عمال مصر وفلاحوها هم العمود الفقرى لجمهورية مصر العربية، هم من قادوا ثورة ٢٥ يناير و٣٠ يونية، عمال مصر وفلاحوها هم العماد العسير فى جمهورية مصر العربية ولولا عمال مصر وفلاحوها ما كنتم حضراتكم أصحاب الياقات البيضاء والمفكرون والمهندسون والدكاترة ، عمال مصر لا ينظر إليهم بالنظرة الدونية .. فى عمال مصر من يحملون ماجستير ودكتوراه، عمال مصر وفلاحوها هم الأساس فى الوطن ونحن نريد أن يعلم الجميع ، نحن متمسكون وليس بالقوة ولا بالبلطجة ، نحن نريد الإنصاف لعمال مصر وفلاحيها الذين قضى عليهم منذ ثلاثين عاماً، وشكراً سيادة الرئيس .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً ... عرق عمال مصر وفلاحيها أهم أحيانا من كثير من الشهادات يا أخى جبالى .

السيدة الدكتورة عبلة عبد اللطيف :

شكراً سيادة الرئيس .

أنا أريد أن أتكلم عن نقطة محددة، الوثيقة التى نحن بصدد إعدادها، نحن نتكلم عن دستور لمستقبل مصر ، نتكلم عن دستور لخمسين سنة أمامنا،والأصل فى الدساتير أنها توضع لتبقى لفترات ولا تتغير لا فى فترات قليلة، وإلا فى اعتقادى هذا معناه أمران ، معناه التركيز على الثوابت ومعناه أن يكون فى المواد شىء من العمومية ، التركيز على الثوابت التى يتكلم عنها زملائى كلهم وهى الحريات والحقوق ولن أكرر، ولكن أريد أن أضيف لهم الحرص على تقدم مصر والوصول بها للمكانة العالمية التى كانت طوال عمرها فيها، فى كل المجالات وليس فقط من خلال التعليم ، التعليم جزء أساسى منها ولكن ليس فقط هذا ، أعتقد أن هذا من الثوابت الأساسية التى يجب أن نضعها ، النقطة المهمة جداً هى أن يكون فى المواد شىء من العمومية، لأننا لا نريد أن نحتاج لتغيير الدستور بعد سنتين أو ثلاث ، ليس لأن الشعب يعترض عليه لسبب ما ولكن لسبب تغير الوسيلة لتحقيق الهدف ، فهنا نحن محتاجون إلى أن نفرق بين مواد الدستور وبين الأحكام الانتقالية وما بين القوانين ، بمعنى كأمثلة أنه مثلاً ليس بالضرورة أن نضع فى مواد الدستور النظام الانتخابى الذى يجب أن نتبعه ، الأصل فيها أن يكون هناك حق للانتخاب وأن يؤخذ رأى الكل ، ويستخدم نظام فردى فى هذه المرحلة ، ويستخدم بعد ذلك نظام

قوائم ، ليس بالضرورة أن أذكر هذا فى مواد الدستور ، لأنه قد تكون المرحلة تتطلب أن أعطى أهمية للنظام الفردى ، وبعد ذلك تكون هناك أهمية لنظام القوائم عندما تقوى الأحزاب ، إذن نفرق بين مواد الدستور وعموميتها ويتبين الأحكام الانتقالية ، أيضاً نفس الكلام ينطبق على الاقتصاد، ليس بالضرورة أن أقول لابد من نظام رأسمالى او نظام اشتراكى ، الفكرة أن أحقق الكفاءة الاقتصادية واحترم الملكيات يمكن أن يكون بالتركيز الكامل على القطاع الخاص، يمكن أن يكون نظاما مشتركاً فيه القطاع الخاص، ويمكن أن يكون نظاماً مشتركاً فيه القطاع الخاص والقطاع العام يعملان معاً فأعتقد أن هذا مهم جداً .

النقطة الأخيرة أنه يجب أن يكون فى الدستور نفسه وفى صياغته مادة تضمن أن القوانين التى توضع بعد ذلك فعلاً تنفذ ما يذكر فى الدستور ولا يحدث تباعد بين القوانين وبين المواد الدستورية ، وشكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً .

السيد المستشار مدحت سعد الدين :

شكراً سيادة الرئيس ، أنا أمثل نادى قضاة مصر .

أولاً ، أنا أعتذر عن عدم الحضور الفترة الماضية ، لأننى لم أعلم بصفة رسمية ولم أخطر رسمياً بأنه يمكن تمثيل الاحتياطيين فى الجلسات العامة، وعرفت ذلك من وسائل الإعلام .

النقطة التى أريد أن أتكلم فيها باعتبارى أمثل نادى القضاة وهو المعبر عن القضاة والمسئول عن شئونهم، أنه لم يتوقع أبداً ألا يمثل القضاة كأعضاء أصليين فى لجنة الخمسين المشكلة لإعداد الدستور وهم سدنة العدالة والحريصون دائماً على المشاركة فى إعداد دستور يرسى دعائم العدل ويرسخ لدولة القانون ويليق بمكانة مصر وحضارتها العريقة، وأن القضاة ساءهم الالتفات عن ترشيحات القضاة من جانب متخذى القرار بالمخالفة لنص المادة ٢٩ من الإعلان الدستورى المؤقت التى توجب أن تطرح التعديلات الدستورية على لجنة تضم خمسين عضواً يمثلون كافة فئات المجتمع وطوائفه وتنوعاته السكانية، أنا عندى اقتراح محدد بالنسبة لأعضاء اللجنة الموقرة المشكلة لإعداد دستور مصر ، أنها يمكنها استدراك

هذا الخطأ وتمثيل القضاة ضمن هذه اللجنة كأعضاء أصليين بتعديل نصاب الأعضاء فى المادة المشار إليها بالإعلان الدستورى المؤقت ومضاعفته ليشمل القضاة وغيرهم من الفئات التى لم تمثل من طوائف الشعب، لأن من يملك الأكثر وهو إعداد دستور مصر، يملك الأقل وهو تعديل نصاب العدد فى مادة بالإعلان الدستورى المؤقت خاصة وأن اللجنة تفتقر لعدد القانونيين، ولقد كان عدد أعضاء اللجنة المشكلة لإعداد دستور عام ١٩٢٣ ثلاثين عضواً منهم خمسة وعشرين عضواً على الأقل من المتخصصين القانونيين وكان تعداد الشعب المصرى حينئذٍ لا يتجاوز ١٠ ملايين، الآن يبلغ تعداد الشعب المصرى ٩٠ مليوناً، ألا يستحق كل مليون أن يكون له عضو يعبر عنه؟! أعتقد أن اللجنة هنا غير مستعدة لإخطار رئيس الجمهورية المؤقت بتعديل الإعلان الدستورى فى حين أنها تملك ذلك طالما أنها حصلت على صلاحيات بموجب المادة (٢٩) بما أنها تقوم بإجراء تعديلات على دستور عام ٢٠١٢، فمن الممكن أن تقوم بتعديل النصاب إلى تسعين عضواً وتخطر رئيس الجمهورية المؤقت بذلك بحيث يمثلون كافة فئات المجتمع ومثلهم كاحتياطيين، وإذا ما لقى هذا الاقتراح قبولاً لدى السادة أعضاء اللجنة فأرجو طرحه للتصويت، وإذا لم يلق فنحن كقضاة موضوعيين ومحترفين سنحضر وسنقوم بإبداء آرائنا فيما يتعلق بنصوص الدستور فى الجلسات العامة لأننى وجدت تفرقة غير مبررة بين الأعضاء الأصليين والاحتياطيين.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً ، أرجو أن تتقدم بالاقتراح الذى أشرت إليه مكتوباً لى لأننى أريد أن أراه وأقرأه .

(صوت من القاعة: للسيد المستشار مدحت عز الدين يطالب بأن يبدى رأيه فى اللائحة)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

ليس الآن، فى جلسة قادمة، شكراً.

السيد الدكتور حسام الدين المساح :

أتقدم بخالص تحياتى لسيادة الرئيس وللسادة الزملاء الأعضاء، أعلم جيداً أن حديثى صعب الفهم، وأنا أقدر لك سيادة الرئيس الاستماع جيداً لما أقوله، لهذا فسأختصر كلامى إلى أقصى ما أستطيع فى كلمات محددة دقيقة حتى لا أرهق السادة الزملاء ولا أرهقك، سيادة الرئيس، فى الاستماع إلىّ .

النقطة الأولى: الآراء العامة حول هذه اللجنة فقد قيل كلام غير صحيح عنها وأرجو أن يتم نشر المادة الرابعة من اللائحة بصورة واسعة لأنها أجابت تماماً على دور لجنة العشرة داخل لجنة الخمسين.

النقطة الثانية : إن جميع الزملاء قد قالوا بعدم التفرقة بين فئات الشعب ولم يتم التفرقة بسبب الإعاقة، وهى فعلاً تفرقة حقيقية يجب ألا ننكرها، وبالفعل هناك تمييز ضد الإعاقة ولولا الإعلان الدستورى الذى منحنا توكيلاً أو تفويضاً بالحضور ما كنا حضرنا إلى هنا .

النقطة الثالثة : ضرورة النص فى ديباجة الدستور على سبب قيام هذا الدستور، لأن الديباجة هى مفتاح أى عمل، وهناك رسائل ماجيستير ودكتوراة فى الأهمية القانونية للديباجة، ومن هنا لابد أن يشار فيها صراحة إلى ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونية .

النقطة الرابعة : التأكيد على أهمية وجود مجلسين تشريعيين أو غرفتين تشريعيتين للدولة، فإذا كان أحدهما هو السلطة التشريعية القائمة على الانتخابات فإن المجلس الآخر يعتمد على الكفاءات وعلى العلم وعلى التنوع الفنى .

النقطة الخامسة : لقد عقدت لجان استماع خاصة بى قبل لجان الاستماع الخاصة بالجمعية وقد وجدت أن أغلبية أفراد الشعب يفضلون الانتخاب بالنظام الفردى، وهذه هى طبيعة الشعب المصرى، حتى وإن كنت أعتقد أن الانتخابات بالقائمة لها أساس وجيه إلا أن أفراد الشعب العاديين يفضل النظام الفردى.

النقطة السادسة : إن التمييز بمعناه السلبى لا يجوز فهو مرفوض أما التمييز الإيجابى فيجوز أما التمييز السلبى فلا يجوز، وعندما نقول هناك تمييزاً المرأة عندما أعطيها كوتة فهذا تمييز إيجابى لها أما أن يكون التمييز ضد المرأة فهذا تمييز سلبى، شكراً سيادة الرئيس .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

إن رئاسة الجمعية ترى أنه من الضرورى استئناف هذه الجلسة فى جلسة تالية اليوم عقب استراحة قصيرة، ولكن قبل أن نرفع الجلسة سنستمع إلى أربع كلمات منهم كلمتان لكل من السيد

الأستاذ مقرر لجنة الحوار المجتمعى والسيد الأستاذ مقرر لجنة المقومات، ثم سنستمع للسيد الدكتور كمال الهلباوى لأنه سوف ينصرف ثم للسيد الدكتور صلاح عبد الله الذى يهم بالانصراف فعلاً .

(صوت من القاعة للسيد صلاح عيسى حيث يطلب الكلمة لأنه قد تقدم بطلب للكلمة ضمن عشرين ممن تحدثوا ويقول إنه سيغادر القاعة)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

طالما أنك ستنصرف سنسمعك .

(صوت من القاعة للسيد الدكتور صلاح عبد الله حيث يقول إنه سيتنازل لسيادته حتى يفرغ من كلمته)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

ماذا تريد يا أستاذ صلاح ؟

السيد الأستاذ صلاح عيسى :

لقد طلبت الكلمة ضمن عشرين طلبوا الحديث وطلبتها مرة أخرى كتابة ولم أعط الكلمة حتى الآن، وأنا مضطر لأن أغادر القاعة كما هو حال زملائى المضطرين لذلك، فأرجو إعطائى الكلمة .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

أيضاً لقد استمعت منهم لهذا الاعتذار .

السيد الأستاذ صلاح عيسى :

رجاءً احترام موعد تقديم الكلمة لأنها مسألة هامة جداً لإدارة عمل هذه اللجنة .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

هذه المسألة تترك للرئيس .

السيد الأستاذ صلاح عيسى :

الرئيس يرتب كيفما يشاء؟! لا يا سيادة الرئيس .

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

إن ترتيب هذه الأمور تترك للرئيس، آسف، سأعطيك الكلمة.

السيد الدكتور صلاح الدين عبدالله:

السيد الأستاذ رئيس اللجنة، السادة أعضاء الجمعية الموقرة:

سوف أشارك بمقترحات كثيرة فيما بعد داخل اللجان المتخصصة حول كثير من مواد الدستور، ولكن الجزئية التى أود أن أوليها هاهنا مكان الصدارة هى ما يخص ذوى الاحتياجات الخاصة، تعامل المجتمع مع هذه الفئة نوعين من التعامل كليهما مفسدة للأسف، فقد حرمهم حقوقاً كانوا مستوجبين إياها وأعفاهم من واجبات كان يجب عليهم أن يقوموا بها، وهذا هو التدليل المؤدى إلى التضليل، لأنك حين تعفيه من واجبه تصيبه بقدر من الإحساس بعدم الأهمية، وبالتالى إحساس بعدم الانتماء، مثلاً من الحقوق الضائعة لذوى الاحتياجات الخاصة أن المكفوفين لا يقومون بتدريس اللغة العربية بل يدرسون التربية الدينية، وكأن الجهد المطلوب لتدريس اللغة العربية ليس هو إياه المطلوب لتدريس التربية الدينية هذا شطط، فقد كان من الواجب إعطاء الكفيف حقه فى تدريس ذلك خاصة وأن لدينا الآن نظام **slide show** فهو غير مضطر لأن يكتب على سبورة، فهو يستخدم أى برنامج ناطق مثل: جونز أو غيره فيستطيع أن يعمل **slide show** ويدرس، فالمسألة لم تعد صعبة.

هناك أيضاً الإعفاء من موضوع قرارات على نفقة الدولة يسوون فيها بغيرهم مع أن المعوق فى هذه الحالة له إعاقتان: إعاقة فى جسمه وهى التى نعرفها ونشاهدها، وإعاقة فى معيشته اسمها الفقر.

سيادة الرئيس، الجمعة الماضية رأيت ولداً وبنتاً أصيبا فوق العمى بفشل كلوى يكلف أباهما فى علاجهما حيث يقومان بغسيل كلوى ١٢ مرة شهرياً ما يزيد على العشرة آلاف جنيهاً، فمن ذا الذى يقدر على ذلك؟! ولقد سعينا أتم المساعى فى أن نستصدر له قراراً من الوزير، وهانحن فى ذلك، هذا

الولد وهذه البنت هما ما رأيتهما ولكن ما الذى أفعله مع أمثالهما المتواجدين فى قرى الصعيد والأرياف والبدو والعشوائيات الذين لا أعرفهم ؟! هذه حالة تدخلت فيها بنفسى ولكن الذى لم أره، ماذا عساى أن أفعل تجاهه؟!

هناك أيضاً ما يسمى بحق ذى الاحتياج الخاص فى الحصول على المعلومة حين يريدها أو يحتاج إليها، هذه نقطة هامة جداً لأن بعض المواقع على شبكة الإنترنت عبارة عن صفحة كتاب مصورة بمجرد أن يدخلها البرنامج الناطق يصاب بالصمم والبكم ولا ينطق أبداً، أو ما يقال على شاشة التلفاز لمراجعة شىء ما برجاء الاتصال بالأرقام التالية وتكتب أسفل الشاشة فماذا يفعل الكفيف الذى يعيش بمفرده؟! هذا فيما يخص بعض حقوقهم.

أما ما يخص واجباتهم –وأرجو أن تفسحوا لى صدركم لهذا الاقتراح– لابد أن يتم إلحاق المكفوفين بالخدمة العسكرية، أكرر لابد أن يتم إلحاق المكفوفين بالخدمة العسكرية، فقد كانت للجيوش القديمة والعصور الوسطى مهمة واحدة وهى المهمة القتالية، أما اليوم فللجيوش الحديثة مهمتان مترابطتان هما: المهمة القتالية ومن وراءها المهمة التنموية، وهنا أتساءل: لماذا يتم إعفاء الكفيف من أداء الخدمة العسكرية؟! هل سيحمل سلاحاً؟

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً فلقد أوصلت الرسالة.

السيد الدكتور كمال الهلباوى (نائب رئيس اللجنة):

شكراً سيادة الرئيس.

لتسمح لى بأن أقول للإخوة الأعضاء أننى مرتبط بندوة فى مركز الدراسات بجريدة الأهرام متفق عليها منذ ثلاثة أسابيع قبل أن أعلم بانضمامى إلى اللجنة ولا بالترشيح، لذلك فإننى مضطر لأن أذهب إلى هناك مع سيادة الزميل ضياء رشوان، هذا أولاً.

ثانياً، لقد لاحظت أن هناك من يريد أن يلون الدستور بمطالب فئوية ، وهذا دستور لمصر، ممكن يتكلم عن المطالب الفئوية إنما لا ينبغى للدستور أن يكون هكذا بالفئويات.

ثالثاً، سيادة الرئيس، إن النقاط التى سأتكلم عنها أريد إما أن تُضَمن فى المقدمة وإما لها مواد وإما فى الخاتمة لأنه ربما واحدة منها تتعلق بسد جميع المنافذ التى تنفذ منها الديكتاتورية ورءوس النفاق بشكل واضح جداً.

رابعاً، وجود نظام تقويم للأداء ومحاسبة المسئولين من الرئيس إلى الوزراء إلى غيرهم، لأن ذلك مدخل رئيسى لتصويب الخطأ، فلم يعد هناك شعب سيحتمل ثلاثين عاماً أو حتى عاماً الفشل أو الفساد أو الإجرام أو القهر لمدة أخرى قصرت أم طالت.

خامساً، كيفية الاهتمام بالقوى البشرية، ومصر غنية بالقوى البشرية، إما للداخل وإما للخارج تدريباً وتثقيفاً وتعليماً وتخطيطاً، حتى يكون للمدرس المصرى، للعامل المصرى، للفلاح المصرى، للصحفى المصرى، للإعلامى المصرى قيمة فى المجتمع العالمى وليس فقط على المستوى الوطنى أو الإقليمى.

سادساً، الاهتمام بالبحث العلمى، وأدعو الله ثم ثقة فى المدارس والجامعات، أنه ربما يخرج من مصر باحث أو اثنان أو عشرة يمتلكون من مفاتيح القوة ما يمنع عنا الهيمنة الغربية أو الشرقية، وإننى أتساءل دائماً: هل خلق الله سبحانه وتعالى عقول المصريين أو العرب أدنى من عقول الغربيين؟ وأقول بالتأكيد لا، إذن، لماذا يتقدم الآخرون ونحن لا نتقدم؟! فهل يمكن للدستور أن يجد من الوسائل التى تنص على إمكانية تقدم الأمة وخروجها من التخلف؟ أنا أريد أن يكون عندنا أمل كبير وخطة كبيرة نسير فى ركب الدول المتقدمة، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ صلاح دسوقى:

شكراً سيادة الرئيس.

ومرة ثانية أؤكد أهمية احترام موعد تقديم الكلمة وترتيب هذه الكلمات حتى يساهم جميع الأعضاء بما لديهم من آراء وأفكار.

إننا نعيش فى بلد جزء منها وهناك نخبة سياسية موجودة فى مصر، وهذه النخبة –للأسف الشديد– هناك حاجز بينها وبين هذا المجتمع المصرى العظيم.

اليوم لابد وأن يكون كل واحد منا حزين جداً لأننا كلنا قرأنا الكلام المنشور عن مؤشر السعادة وترتيب شعوب العالم من حيث درجة الإحساس بالسعادة حيث تأتى دول: السويد والدانمارك والنرويج فى المراكز الثلاثة الأولى بينما تأتى مصر فى المركز الـ١٣٠، فنستطيع أن نقول بامتياز إن مصر من أكثر شعوب العالم إحساساً بالشقاء.

أيها السادة.. النخبة السياسية:

وأنتم تتحدثون عن دستور مصر أحسوا بشعب مصر، كونوا جزءً منه، من الممكن أن نصيغ دستوراً رائعاً جداً متضمناً أعظم المواد الموجودة فى العالم، فى أحدث دساتير العالم، إنما هذا الدستور لن يؤدى إلى تغيير حالة الشقاء التى يعيشها الشعب المصرى إلى حالة أفضل.

إننى مع ما قيل من أن شرعيتنا كلجنة تأسيسية هى شرعية ثورة ٢٥ يناير و٣٠ يونية، ولابد أن يكون ذلك واضحاً فى مداولاتنا وكلامنا وأعمالنا سواء فى اللجنة العامة أو اللجان الفرعية، بمعنى أننا إذا تكلمنا عن العدالة الاجتماعية كمطلب من مطالب الثورة إنما مهمة الدستور أو الوثيقة الدستورية تحويل هذا المطلب إلى شكل من أشكال الحقوق التى تعى مرحلة التطور التى يعيش فيها الشعب المصرى، فلا يصح أن نقول عدالة اجتماعية ثم نلغى حقاً تمتع به العمال والفلاحون على مدى أكثر من خمسين عاما!! هذا لا يصح، لا يصح أن نقول عدالة اجتماعية ونتمسك بما يسمى باقتصاد السوق، فهو لن ينقل مصر بأى درجة من الدرجات إلى مجتمع نام حقيقى، ولن يخفف من حالة الشقاء التى يعيشها الشعب المصرى، نحن نحتاج إلى مراجعة وإلى إعادة نظر فيما تبيناه على مدى أربعين عاماً حدث فيها تكوين طبقات اقتصادية جديدة وإقصاء شعب مصر كله وإنزاله تحت خط الفقر، ونحن نعلم جميعاً كم تبلغ نسبة الفقر فى مصر الآن، وكذلك الحالة التى عليها الشعب المصرى، وندرك جميعاً إذا لم يتعامل الدستور مع هذه الحالة فلن يكون أمامنا إلا ثورة ثالثة، نحن نريد أن نكون على قدر المسئولية ونهتم بالشعب المصرى، الجزء الذى يسعى لحريته السياسية من الشعب المصرى يسعى إلى استقلاله الوطنى باعتباره شعباً عربياً

ضمن أمة عربية، نحن لسنا أمة مصرية نحن شعب مصر ضمن أمة عربية تكافح من أجل نيل استقلالها السياسى، وشكراً سيادة الرئيس.

نيافة الأنبا أنطونيوس عزيز:

شكراً سيادة الرئيس.

أريد أن أنوه أنه لا يغيب عن السادة الأفاضل أعضاء هذه اللجنة الموقرة أن ديباجة الدستور هى مكون من الدستور وهى حاكمة له، وفى نفس الوقت من الممكن أن يؤثر بند فيها سواء فى حكم أو فى تفسير للدستور.

ولقد كنت أنتظر أتكلم عنها بعد مناقشة المواد لأنه من العادة أن تكتب ديباجة الدستور بعد الدراسة، لكننى حقيقة ما سمعته اليوم فى هذه الجلسة يجعلنى أفخر بكل ما قيل وبهذه الروح الموجودة من كل المصريين فى أنهم يبحثون حقيقة عن صياغة دستور عادل يجعل مصر فى مقدمة كل بلاد العالم.

لقد أدهشنى فى الديباجة عدم وجود أية إشارة للثورة والتى بسببها نحن هنا موجودون لدراسة هذا الدستور، أريد أن تلخص الديباجة كل ما قيل فى هذه القاعة الآن، كما أريد أن تؤكد نصاً على الآتى:

"أنه وإن كنا مكلفين بدراسة تعديل دستور ٢٠١٢ المعطل على أساس النص المقترح من لجنة العشرة الموقرة إنما نصيغ تعديلات بروح جموع الشعب الذى لم يرض عن هذا الدستور، وثار عليه فى ٣٠ يونيو ضمن ما ثار عليه وطالب بتغييره لتحقيق نص دستورى جديد"، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً ، الآن سنغلق مؤقتاً قائمة المتحدثين فى الموضوع المطروح، وسنعطى الكلمة لمقررين انتخبا بالأمس: الأول الأستاذ سامح عاشور كمقرر للجنة التواصل المجتمعى، الحوار والاستماع، ثم المستشار محمد عبدالسلام كمقرر للجنة المقومات، وذلك لأنهما ملتزمان بالسفر، لديهما مهام معينة، ثم سنستأنف الاستماع لهذه التقارير من باقى المقررين المنتخبين فى الجلسة التالية إما فى أولها أو فى آخرها.

السيد الأستاذ سامح عاشور (مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ رئيس اللجنة، السادة أعضاء اللجنة:

أقول بصراحة شديدة أننا فى موقف صعب ومسئولية كبيرة، لأن الأمة كل الأمة تترقب أعمال هذه اللجنة ونتاجها الدستورى، وتتطلع لأمانيها وطموحاتها التى سجلتها ودونتها منذ ٢٥ يناير وانتهاء بـ ٣٠ يونية فى هذه الثورة المعجزة التى قام بها الشعب المصرى.

وأنا من الذين يتخوفون من ألا نصل لاستحقاقات هذه الأمة ولا هذا الشعب الكريم، وأزعم وأنا كمقرر للجنة الحوار المجتمعى أنها لجنة السهل الممتنع، فمن السهل أن تستمع لكل الناس ولكل الآراء بلا حدود، أما الممتنع والصعب والعسير هو أن نضخ هذه المقترحات وهذه الآراء إلى اللجان النوعية المختلفة ثم إلى اللجنة العامة، من أجل أن تتداخل كل هذه الآراء المختلفة المتناقضة من أجل إنتاج دستور وطنى حقيقى.

ونحن نعمل هناك من يتربص بأعمال هذه اللجنة ويتعقب إنتاجها ورسالتها ويفتعل فيها كل يوم وكل ساعة ما يمكن أن ينغص على حضراتكم وعلينا جميعاً أداء دورنا وواجبنا، لكن الحقيقة أننا سنفوت فرصة هذا التنغيص وهذا التلوين وهذا الإبعاد للجنة عن الأمة وعن الجماهير بما نقرأه من دلالة هذه اللجنة ومن قيمتها، لأن قيمة هذه اللجنة ليست فقط فى قامات شخوصها فهم أصحاب قامات كبيرة لكن هناك مد شعبى آخر يحمل ذات الهامات وذات القامات وذات القيمة، وبالتالى فنحن لسنا أميز منهم، ولكن القيمة الحقيقية فى هذه اللجنة أنه لا يوجد فيها فصيل واحد يستطيع أن يستحوذ على القرار، ويستحيل على أى منا أن يفرض على الآخرين رأيه وأن يملى إرادته بتصويت معلوم مسبقاً بإرادة مسبقة، من أجل ذلك نحن نؤمن بأن هذا الإنتاج سيأتى فى إطار توافق حقيقى يعبر عن التعددية الحقيقية التى يتغياها الشعب وتتغياها الأمة.

إن هذه القيمة هى التى تجعلنى أتساءل الآن عن عنوان عملنا، هل نحن نصنع دستورا جديدا ؟ أم نحن نصنع تعديلا محدودا على دستور ٢٠١٢ ؟ وأنا أزعم ، ومن الذين يعتقدون وهذا رأيي ، أن الثورة قامت ضد هذا الدستور ، بكل محتوياته ومشتملاته ، قد يكون فيه قيم صحيحة وقد يكون هناك نصوص قيمة ، لكن فى الحقيقة أن الثورة قامت ضد إرادة الإقصاء وإرادة الاستحواذ وإرادة الإبعاد والسيطرة والهيمنة التى أرادها أصحاب هذا الدستور للأمة، فالأمر فى غاية الوضوح أننا ننحاز لرغبة الأمة فى دستور جديد .

ثانياً ، أن الفرق بين الدستور المنحة والدستور الحق هو أن نستجب فقط للتعديلات المطروحة باعتبارها المنحة الرئاسية التى جاءت إلينا من أجل أن نقرها ونعتمدها أو نعدل فيها ، ونبقى على باقى الدستور كما هو ، وأنا لا أعتقد أن هذه القيمة يمكن أن يقصدها رئيس الجمهورية ولا يمكن أيضا أن نقبلها باعتبار اننا نتجه فعلا اتجاه الدستور الحق الدستور الشعبى الذى يعبر عن الأمة كلها .

أيضا ، نحن ندرك أن هذه اللجنة لا تزايد على أحد ، ولا تقبل أن يزايد عليها أحد لا فى وطنيتها أو فى دينها ، الوطن ملك لنا جميعا شركاء فيه بلا قيود ، وبلا حدود ، وبلا فواصل ، بلا امتيازات أو ميزات خادعة رادعة ، أيضا لا نقبل من أحد أن يزايد علينا فى الدين ، فالدين لله، منه وإليه، وصلتنا بالله لا نقبل من أحد أن يتولى دور الوسيط ولا المتحدث باسم الله سبحانه وتعالى ليفرض علينا رؤيته الدينية او الفلسفية أو الفقهية، ولذلك العقيدة الدينية للمصريين فى أغلبها عقيدة مسلمين لأن الأغلبية مسلمين ، وإخواننا المسيحيون لهم عقيدتهم المسيحية هذا حق وذاك حق ، ولا نقبل أن ننقص فى حقوق الناس فيما يعتقدون وما يصبون إليه .

الحديث عن العدالة الاجتماعية وعن كافة مضامين ثورة ٢٥ يناير ولن أكرر ما قيل من حضراتكم أنا أنضم لكل ما ذكرتموه، كل العناوين وكل الشعارات نحن معها ، سأتكلم فى قضيتين تتعلقان أولا بمفهوم العدالة الاجتماعية ، فى وجهه الآخر العدالة الاجتماعية ليست جملا إنشائية ، لا نقول لابد أن نحقق العدالة الاجتماعية ، لا إذا لم يكن فيه تكافؤ فرص حقيقى، مضمون دستوريا، إذن لا توجد عدالة اجتماعية التكافؤ فى كل الفرص سواء الدخل او الإيراد أو الموارد أو الوظائف أو الحقوق التكافؤ فى كل شىء، إذا لم يكن فيه تكافؤ فرص مضمون دستوريا لا قيمة لأى حديث عن العدالة

الاجتماعية، وأنا أزعم أن حديث العدالة الاجتماعية فى كل الدساتير السابقة كان حديثاً لا يباريه حديث فى وجاهته، لكنه لا يتمتع بأى حماية ، نحن اخترعنا فكرة توريث الوظائف فى مصر ، اخترعناها لدرجة أنها وصلت لرئاسة الجمهورية وفكرة ثورة الشعب المصرى قامت ضد توريث الوظيفة ووظيفة رئيس الجمهورية ، كيف يمكن للشعب المصرى أن يقبل أو أن يتراجع لتوريث الوظيفة العمومية فى طوائف مختلفة من المجتمع، علينا ونحن نتحدث عن هذا الأمر أن نضع له ضوابط ولا نسمح لأحد أن يتحايل، لأننا لو قبلنا هذا المنطق أو ترفعنا عن الحديث عن تفصيلاته ، وعن معالجته سينقسم الشعب المصرى إلى طبقات ، سيكون لدينا طبقة ضباط وطبقة أساتذة جامعات ، وطبقة قضاة ، وطبقة موظفين كهرباء ، وطبقة عاملين فى الرى ، وبالتالى كل طائفة ستحمل أبناءها ميزة الميراث وتنتهى مصر وتضيع مصر وتسترح مصر ، يتحدث الذى كان ينتقده الرئيس السابق ، والذى كان يتحدث عنه الرئيس السابق حينما تحدث عن الستينيات وقال ما أدراك ما الستينيات ، ونسى أن الستينيات هى من أعطته فرصة أن يكون رئيسا للجمهورية ، وأزعم أن ٩٩٪ من أصحاب الوظائف الوجيهة فى مصر لولا تكافؤ الفرص ، ولولا الحقوق التى منحت للطبقات الفقيرة والطبقات المتوسطة لما وصلوا إلى مواقعهم لما وصلوا إلى ما هم فيه الآن من قيمة ومن موقع لأنهم وصلوا بجهدهم وبكفاءاتهم لأنهم تمتعوا بميزة التكافؤ الحقيقى للفرص بين كل القوى الوطنية .

القضية الثانية، التى أود الحديث فيها بإيضاح أكثر تتعلق بحماية الحريات العامة وكفالة حق الدفاع، ولابد أن نكون واضحين تماما أن كل دساتير مصر تتحدث عن هذه القيم ، تتحدث فى جمل مفيدة ولكنها لا تضع أى ضمان حقيقى إلا الحديث المرسل، لابد من أن يتضمن الدستور كفالة حقيقية لحق الدفاع ، حق الدفاع عن المتهم المقبوض عليه بضمان أن يكون هناك من يدافع عنه من اللحظة الأولى ، وأن يكون له محام لأن هذا ضمان للدفاع عنه ، وأن يكفل هذا القانون هذه الحماية للمواطن ولمحاميه الذى يدافع عنه، لو نزعنا هذه الحماية عن مدافعه سقطت الحماية عن المواطن، سقطت قيمة حق الدفاع وكفالته ، وبالتالى أصبح الحديث فى كفالة حق الدفاع فى الدستور لغواً وكلام إنشاء وعبارات لا قيمة لها لأننا فى النهاية سنكرس قيمة حقوق الإنسان، وبالتالى نحن نقول إننا يجب أن نكرس ونضع بوعى نصوصاً تحمى المواطن وتحمى حرياته وتحمى أيضا ضمانة حق دفاعه عن نفسه فى المحاكمات المختلفة ، لا

يمكن أن يقبل المجتمع ألا يحاكم أى مواطن إلا امام قاضيه الطبيعى وأيضا بضمانة من يدافع عنه أمام المحاكم الجنائية التى يحاكم أمامها بلا تمييز وبلا تفرقة أن يضمن المجتمع هذه الحماية حتى نحققها تحقيقاً صحيحاً .

لا أريد أن أطيل على حضراتكم ، لكن اقول إننا قد بدأنا فى اللجنة بدعوة بعض الهيئات والجهات المعنية للحوار فى قاعات مجلس الشورى اعتبارا من الأحد والاثنين والثلاثاء القادمة ، تشمل هيئات النيابة الإدارية ، وهيئة قضايا الدولة ، الخبراء ، والطب الشرعى ، والشهر العقارى ، وأيضا الفلاحين، والعمال أيضا نخصص يوما للنقابات المهنية من محامين ، وصحفيين ، والمعلمين ، وكافة طوائف المجتمع من أجل أن تجرى عجلة الاستماع وعجلة الإنصات، أقول أيها الإخوة إننى باسمكم أنتم وليس باسم اللجنة ندعو الشعب المصرى أن يأتى إلينا وأن يقدم إلينا ما لديه من رؤية ومن إصلاح ومن أفكار، نحن فى حاجة إلى دعم الشعب المصرى لنا ، نحن فى حاجة إلى أن نسير بإرادة هذه الأمة ، أنتم جميعا وأنا معكم ومن خلفكم نساهم فى أن نقدم لهذا الوطن ولهذا الشعب المنتج القادم لدستور وطنى حقيقى بلا مزايدة، دستور يعبر عن الأمة ، دستور لا ينكر الثوابت الوطنية ولا يهدر الهوية المصرية ولا الهويات الوطنية للشعب المصرى بلا حياد وبلا استحياء ولن أخرج من هذه المنصة دون أن أذكر أن دين الدولة الرسمى هو الإسلام وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع بلا زيادة أو نقصان، الزيادة بمعنى بلا تزيد فى التفسير،وبلا تزيد فى وضع الفواصل التى يمكن أن تجعلنا فى دائرة الإشكال،وأيضا بلا انتقاص من يمكن أن ينال من وجدان هذا الشعب هذا هو ما أعتقده ويعتقده زملائى أعضاء اللجنة أنه ما يمكن أن نقدمه لهذه اللجنة أننى أتمنى من الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا لتحقيق أمل مصر وشعب مصر فى دستور جديد لها يحمى مستقبلها ويضمن حقوقها ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً للسيد الأستاذ سامح عاشور .

السيد المستشار محمد عبدالسلام (مقرر لجنة المقومات الأساسية) :-

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أشكرك سيادة الرئيس على السماح لى بإلقاء كلمة بسيطة حول منهج عمل لجنة مقومات الدولة، وأرجو المعذرة فأنا لا أجيد الحديث فى الجمعيات العامة ، وأمام هؤلاء الأساتذة الكبار، فأنا قاضٍ وتعلمون حضراتكم أن القاضى يسمع أكثر مما يتحدث، ولكن بداية فى الحقيقة أنا قرأت عبارة لمفكر سياسى كبير فى إنجلترا يقول "إن الدستور دواء لا يفضله دواء آخر ولكن الإسراف فى منحه بحيث يصبح كالخبز الذى يقدم كل يوم عملٌ يدل على فساد الرأى .." نتناول أيها الزملاء الأعزاء فى باب مقومات الدولة أو فى لجنة مقومات الدولة البابين الأول والثانى كما هو وارد فى مقترح لجنة الخبراء التى أود أن تسمحوا لى من هذا المكان أن أقدم لها خالص التقدير على الجهد الفنى المشكور والدقيق الذى أعدته ليكون بين أيدى حضراتكم حين تعدون المشروع النهائى لتعديلات الدستور ٢٠١٢ وطرحه على الاستفتاء الشعبى ، الزملاء الأعزاء نتناول فى باب مقومات الدولة حوالى ٣٦ مادة مقترحة من لجنة الخبراء وبعنوان الدولة والمقومات الأساسية للمجتمع ، ومنها المقومات السياسية ، والمقومات الاجتماعية والأخلاقية ، والمقومات الاقتصادية ، نرسم فيه شكل الدولة العصرية المنشودة ونظام الحكم فيها لندفع بالأمة فى طريق الانطلاق نحو التقدم الحضارى بما يحقق التحول الديمقراطى ويضمن العدالة الاجتماعية ويكفل لمصر دخول عصر المعرفة والعلم وتوفير الرخاء والسلم مع الحفاظ على القيم الروحية والإنسانية والتراث الثقافى بما يحقق المبادئ الإسلامية المستقرة فى وعى الأمة وضمير علمائها ومفكريها والتى تعرضت لكثير من الإغفال والتشويه والغلو على أيدى بعض المنحرفين أو المتطرفين فكريا فى الشئون الإسلامية ومن خلال سوء التفسير وصونا لهذه المبادئ المستقرة التى تؤدى بنا إلى الدولة الدستورية الديمقراطية الحديثة الوطنية التى ننشدها ونأى بها من سوء التفسير ومن استغلال بعض التيارات التى قد ترفع أحيانا شعارات دينية أو طائفية أو أيديولوجية تنافى ثوابت أمتنا ومشتركاتها وتحيد عن نهج الاعتدال والوسطية الذى ينبغى أن يقوم عليه أساس هذا الوطن .

أشكر لحضراتكم ، وأشكر لزملائى الأعزاء الذين شرفونى بانتخابى لرئاسة جلسات لجنة مقومات الدولة وأود أن أعطى لحضراتكم ملخصا بسيطا جدا عما حدث بالأمس ، لقد اجتمعنا بالأمس فى جلستين متعاقبتين ، حضرت الأولى ونصف الثانية تقريباً بسبب اجتماع هيئة المكتب ، وتناولنا فى الجلستين مناقشة عامة حول منهج عمل اللجنة ، وإثارة بعض الأفكار لما نبتغيه فى دستور مصر الجديد ، وقد تحدث الزملاء بروح أعتقد من وجهة نظرى أنها مبشرة ، إن شاء الله ، لصناعة دستور يلبى ويحقق آمال وطموحات هذا الشعب وإن كان قد أثير فى بعض وسائل الإعلام أن بعض الزملاء قد عبروا عن بعض وجهات نظرهم واجتهاداتهم الشخصية بحماس أو بشىء من الفكر القاصر على اللحظة لأنه لم يكن معدا أو مرتبا أننا سنناقش هذه المواد أو هذه الأبواب ولكن وددنا كما أشار بعض الزملاء أن نثير الفكر حول هذه المواد وأرجو وأوجه رسالتى إلى شعب مصر العظيم أننا من هذا المكان ومن هذا المنطلق فقط نؤدى واجباً وطنياً نسأل الله سبحانه وتعالى أن يعيننا على أدائه ، وأسأل الله أن يعينكم جميعا على أداء هذا الواجب بما يحقق مصلحة مصر ويحقق آمال وطموحات هذا الشعب العظيم، وقد قررنا أن نعمل طوال أيام الأسبوع بجهد شديد وأن نتواصل يومياً عبر البريد الإلكترونى لكل المقترحات ثم نأتى إلى اللجنة لمناقشتها وتفنيدها لنخرج بمادة نتوافق عليها جميعا ، وقد وجدت هذه الروح داخل لجنة مقومات الدولة وأبشر حضراتكم أننا جميعا قد أعلينا مبدأ التوافق وقد قررنا جميعا أن الاختلاف هو سنة الحياة ، ولكننا فيما بيننا قد توافقنا أن نخرج بصياغة واحدة تحقق التوافق إلى الجلسة العامة لنعرضها عليها أو ربما نخرج بمقترحين أو ثلاثة إذا احتدم الخلاف فى أمر ما ، إن شاء الله ، وشكراً ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً للسيد الأستاذ محمد عبدالسلام .

الآن ، نصل لنهاية الجلسة الصباحية ، وهناك عدد كبير من الأسماء طلبوا الكلمة، وأعتقد أن مناقشات الجلسة المسائية ستكون ساخنة كما كانت الصباحية قبل أن نرفع الجلسة هناك أمران :

الأمر الأول ، أننى أهنئ أخينا محمود بدر لنجاته من حادث الهجوم على سيارته وقطعا أتمنى له كل الأمنيات الطيبة .

الأمر الثانى ، السيد الأمين العام دعانا إلى غذاء بسيط فى الدور العلوى ، وهى دعوة تتعلق بالأعضاء الحاضرين فى القاعة سيعلن عنها الآن ، ونعود للانعقاد الساعة الثالثة والنصف ، شكراً ترفع الجلسة.

(انتهى الاجتماع الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين ظهراً)

***

تم التصديق على مضبطة هذا الاجتماع.

مقرر لجنة مراجعة المضابط

الدكتور عبدالجليل مصطفى

رئيس لجنة الخمسين

ورئيس لجنة مراجعة المضابط

عمرو موسى